رؤيـــة عربيـــة [2]

المناخ العالمي الجديد

حواجز الدولة.. إشكاليات وتداعيات

حســـين معلـــوم

مركز فجـر
للدراســـات
الاستراتيجية

المناخ العالمي الجديد

حواجز الدولة.. إشكاليات وتداعيات

الكتاب

المناخ العالمي الجديد

حواجز الدولة.. إشكاليات تداعيات

(رؤيــة عــربيــة [2])

المؤلف

حســين معلــوم

الطبعة.. الثانية (2018)

عدد الصفحات.. (114)

القياس.. (14x21.5)

النسخة الورقية.. (2 لون)

النسخة الإلكترونية.. (4 لون)

الناشر

مركز فجر للدراسات الاستراتيجية

شارع السودان، المهندسين، الجيزة

جمهورية مصر العربية

E-Mail:

fagr_ss@yahoo.com

fagr_ss@hotmail.com

"يُعبر هذا الكتاب عن رأي الكاتب وعلى مسؤوليته.. وهو لا يُعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز فجر للدراسات الاستراتيجية"

جميع الحقوق محفوظة للمركز

رؤيـــة عــربيـــة [2]

المنــاخ العــالمي الجـديــد

حــواجز الدولــة.. إشــكاليات وتـداعيــات

حســين معلــوم

مركز فجر للدراسات الاستراتيجية

”رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ • رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ“

[آل عمران: 193 - 194]

المحتـــــــويات

مدخـــــــل

حول.. مستقبل دور الدولة 8

أولاً: الاهتزاز.. في حواجز الدولة 17

(1) التراجع.. في حواجز التمايز 30

(2) الانهيار.. في حواجز الاتصال 35

(3) التقلص.. في حواجز الاختيار 39

ثانياً: الإشكاليات.. في دور الدولة 49

(1) تزوير التاريخ.. وإشكالية "الخداع المعرفي" 55

(2) كيفية إدراك العالم.. وإشكالية "الصورة" 65

(3) الرصيد المعرفي المشترك.. وإشكالية "الهوية" 81

ثالثاً: مستقبل "الدولة الوطنية".. عربيًا 96

وماذا بعد (؟!) 79

رابعًا: مراجع الدراسة 104

مدخل

حول.. مستقبل دور الدولة

من الموضوعات التي التقى عليها اتفاق المفكرين، من قرون مضت، منذ أن كتب توماس هوبز (Thomas Hobbes)، كتابه الشهير: الـ"لفياثان" (Leviathan)، في منتصف القرن السابع عشر (عام 1651)، أن العصور الحديثة قد أنتجت، هي الأخرى، وحشها "الأسطوري" (Mythology): الدولة.

قطعًا، هناك مبررات متعددة لمثل هذا الالتقاء، لعل من أبرزها: إن الدولة، التي أنتجتها العصور الحديثة، قد غدت إطارًا للوجود الإنساني ذاته؛ وبحسب ما يعبر جورج بوردو (Georges Burdeau)، في كتابه: "الدولة، 1970" (L´Etat): "كما أن تاريخ الدولة يلخص ماضينا، فإن وجودها في الحاضر يبدو لنا وكأنه يجسد من الآن مستقبلنا. وهذه الدولة، التي قد يحدث أن نلعنها، يداخلنا عميق الإحساس بأننا مغلولون إليها في السراء والضراء على حدٍ سواء"[1].

---

(1) نقلاً عن:
جورج طرابيشي، **الدولة القطرية والنظرية القومية** (بيروت: دار الطليعة، 1982)، ص ص 83 - 84.

وفى ما يبدو، فهذا الأمر لايتوقف عند حدود الإنسان الفرد، فحسب؛ بل، إن الدولة ـ كـ"إطار" ـ تحدد أبعاد المكان والزمان، كذلك، لكل شكل من أشكال التجمع الإنساني؛ فكل تجمع (أسرة، بلدية، جمعية، نقابة.. إلخ)، تابع للدولة، أما الدولة نفسها فغير تابعة لأى تجمع أعلى منها. فإذا حاولنا(•)، تلخيص "التحول" الذي شهدته العصور الحديثة، في ما يخص الدولة، فربما تسعفنا، هنا، مقولة كلارك (George Norman CLark): "لقد أصبح نشاط الإنسان، بعد أن كانت تسيطر عليه مراكز متنوعة، إقطاعية وكنسية وجماعية وما شاكلها، يدور حول محور واحد هو الدولة"[2].

إذ، يكفى أن نلاحظ: إن كلًا منا يكتشف "الدولة" قبل أن يكتشف "الحرية"؛ أو بعبارة أدق: إن تجربة الحرية تحمل فى طياتها تجربة الدولة، لأن الدولة هى الوجه الموضوعي القائم، فى حين أن الحرية تطلع إلى شيء غير متحقق.

(•) نستعمل، هنا، ضمير الجمع بدلًا من ضمير المفرد، لأنه تقليد عربي أصيل في صيغة التكلم من صيغ الكلام؛ فضلًا عن أنه يفيد معنى "المشاركة" و"القرب"، إذ يجعل المخاطب قريبًا من المتكلم، ومشاركًا له في ما يقول.. ومن هذه الجهة، يكون ضمير الجمع ـ في نظرنا ـ أبلغ في الدلالة على التأدب والتواضع من صيغة المفرد. ولا دلالة له ـ في رأينا ـ على تعظيم الذات أو الإعجاب بالنفس.

(2) نقلًا عن:

جورج طرابيشي، **المرجع السابق**، ص 83.

هنا.. لانغالي إذا قلنا: بالرغم من أن الأسلاف العرب، لم يستعملوا لفظ "دولة" بالمعنى الذي نستخدمه به اليوم، إلا أن المصطلح العربي أبلغ بكثير عن المصطلح اللاتيني في الدلالة على طبيعة الدولة: القوة والسلطة وكلية القدرة[3].. ففي حين يشير الأصل اللاتيني (Status)، إلى "الحال" (ومنه جاءت اللفظة الإنجليزية "State"، والفرنسية "Etat")، يتمحور المصطلح في اللغة العربية ـ دال، يدول، دولة ـ حول التبدل و"الغلبة".

---

(3) يذكر ابن منظور في "لسان العرب"، أن: "الدُّولة، بالضم في المال؛ والدَّولة، بالفتح، في الحرب.. و: أُديل لنا على أعدائنا، أي: نُصرنا عليهم، وكانت الدَّولة لنا".. أما الأزهري، فيذكر في "تهذيب اللغة" أن: "الدُّولة، اسم الشيء الذي يتداول؛ والدَّولة، الفعل والانتقال من حال إلى حال"..

وجاء في "الكشاف" للزمخشري، أن: "الدُّولة، اسم الشيء الذي يتداول بعينه (كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ) [الحشر: 7]. وتداول القوم كذا، أي تناولوه من حيث الدَّولة؛ وداول الله كذا: (وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ) [آل عمران: 140]، بمعنى: صرَّفناها بينهم، فأدال الله سبحانه وتعالى لهؤلاء تارة ولأولئك تارة أخرى".

انظر كل من:

ـ جمال الدين محمد بن منظور، **لسان العرب**، 15 مج (بيروت: دار الفكر، مج 11 [د . ت])، ص 252.

ـ محمد بن أحمد الأزهري، **تهذيب اللغة**، تحقيق: د. رياض زكي قاسم، 4 مج (بيروت: دار المعرفة، مج 2، 2001)، ص 1248.

ـ جار الله محمود بن عمر الزمخشري، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، 4 ج (بيروت: دار المعرفة، ج 1، ج 4 [د. ت.])، ص 219، ص 80.

أيًا يكن الأمر، فإن المفارقة بالغة الدلالة أن السنوات الأخيرة من القرن العشرين الماضي، وتلك التي تلتها مع بداية القرن الحادي والعشرين الحالي، كانت قد جاءت وفي ركابها بعض المؤثرات على الدولة: ليس، فقط، على دورها؛ ولكن على طبيعتها، أيضًا. إذ، مع تنامي هذه المؤثرات، بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل والثقافية؛ وبما أدت، وسوف تؤدي، إليه من إشكاليات متعددة ـ قائمة ومحتملة ـ على "الدولة"، بدا وكأن مكانة الدولة، سلطاتها وسيادتها، تتراجع أمام تلك "المؤثرات"، مما دفع البعض إلى التساؤل عن مستقبل الدولة.

بل، إن هناك من لم يكتف بمجرد التساؤل عن هذا المستقبل، مستقبل الدولة؛ وإنما تجاوز التوقف عند حدود التساؤل، إلى المطالبة بـ"الدولة"، أو: "إعادة الدولة" بالأحرى، خوفًا من جملة تلك المؤثرات، التي اصطلح الكثيرون عليها بـ"العولمة"(4).

---

(4) الجدير بالإشارة، هنا، أن مفهوم "العولمة" (Globalization)، لم يكن له وجود قبل منتصف الثمانينات من القرن العشرين؛ بل إن قاموس إكسفورد للكلمات الإنجليزية الجديدة، أشار إلى أن هذا الاصطلاح ظهر للمرة الأولى في بداية التسعينات (عام 1991)، واصفاً إياه بأنه من "الكلمات الجديدة".

راجع:

Ronald Robertson, **Globalization.. Social Theory and Global Culture** (London: Sage Publishers, 1992), P.8.

(=)

ففي كتابه: "فرنسا الجديدة، فرنسا للجميع"، أطلق الرئيس الفرنسي السابق چاك شيراك (Jacques Chirac)، صرخته التالية: "أعيدوا إلينا الدولة!!.. إن الدولة هي في طريق فقدان السيطرة على أعمالها".. وأضاف: "أنا لا اقترح تغييرًا في الجمهورية، بل على العكس من ذلك: تغيير الجمهورية"[5].. وفي ما يبدو، فإن اقتراح شيراك هذا، الذي تضمنته صرخته تلك، إنما يعبر عن مدى إلحاح الحاجة إلى "وجود الدولة"؛ وإن المطلوب، بالتالي، تغيير، أو: "تكييف"، الدولة لتصبح قادرة على الوفاء بالتزاماتها.

ولأن التكييف المقصود، والمطلوب، هو "الإيجابي".. فالاصطدام "واقع" لامحالة بالتساؤل، إياه، حول: ماهو الجديد في

(=) وللكتاب ترجمة عربية، انظر:

رونالد روبرتسون، **العولمة.. النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية**، ترجمة: أحمد محمود، نور أمين (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1998).

بيد أن هناك من يعود بالاصطلاح "معرفيًا" إلى عالم الاجتماع الكندي مارشال ماك لوهان (استاذ الإعلام الاجتماعي في جامعة تورنتو)، عندما صاغ في نهاية ستينات القرن الماضي مفهوم "القرية الكونية".

راجع:

د. سيار الجميل [تعقيب]، في: د. أسامة أمين الخولي [تحرير]، **العرب والعولمة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 3، 2000)، ص 39.

(5) چاك شيراك، **فرنسا الجديدة.. فرنسا للجميع**، ترجمة: أنطوان الهاشم، أحمد عويدات (بيروت: منشورات عويدات، 1996)، ص 43.

ما يخص دور الدولة(؟!). وهو تساؤل جوهري، بل حاسم، لأنه بقدر ما يتعلق بـ"الجديد"، يتمحور ـ في آن ـ حول "المصير": مصير الدولة في الإطار العام لما نعايشه في الراهن من تحولات على الساحة العالمية(!!).

ولعل ما يُبرِز أهمية مثل هذا التساؤل، هي الملاحظة التي مؤداها: إن الواقع الراهن (= الحاضر)، في معظم بلدان عالم اليوم، يتسم بكونه مشدودًا إلى المستقبل أكثر من انشداده إلى الماضي؛ وبالتالى، فالعناصر الفاعلة فيه هي تلك التي لها علاقة بالمستقبل، وهذه، على أية حال، خاصية كل مرحلة انتقالية، كالتي يمر بها عالمنا المعاصر. بل، ربما، لانجاوز الحقيقة إذا قلنا: إن المستقبل، هذه المرة، بين أيدينا، لقد أتى إلينا في عقر "واقعنا"، ولم ينتظر ذهابنا إليه. إذ، لم يعد كعهد أجدادنا وآبائنا به، لم يعد ذلك "المجهول"؛ فهو، في ما يبدو، يتشكل أمامنا بعد أن فرض مقدماته علينا(6).

ومن ثم، ورغم ما يعتصر العالم من تحولات هائلة، فإن المعرفة الجيدة بـ"معطيات" الواقع الراهن تمكننا، بالتالي، من تبين آفاق المستقبل، أي: رصد الاتجاهات الممكنة فيه.. إذ، تبعًا للمبدأ

---

(6) انظر:

جميل مطر، "المسألة العربية بين قرنين"، **المستقبل العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 230، أبريل 1998)، ص ص 9 - 10.

القائل: "لا شيء يقع في المستقبل لم يكن له أصل وأساس في الماضي"، فإن معرفة "الواقع" ـ الذى سيصبح ماضيًا ـ معرفة جيدة ودقيقة، يمكن أن تساهم، ولاشك، في إمكانية توقع "آفاق المستقبل".. نقول: "آفاق"، ولا نقول: "ماجريات"، لأن الآفاق تعطينا "اتجاه الأحداث" وليس الأحداث نفسها.

نعم، ما يزال "الماضي" يُشكل إحدى المرجعيات الأساسية في "واقع" عالم اليوم، أو بالتحديد: في "حاضر" بقاع كثيرة من بلدان هذا العالم، اجتماعيًا وفكريًا؛ ولكن، رغم ذلك، فإن الملاحظة التي نود أن نسوق، في هذا المجال، إن تأثير هذه المرجعية لن يكون حاسمًا، بسبب أن العوامل الحاسمة في عالم اليوم هذا، وفي القلب منه بلدان الجنوب، ومن بينها البلدان العربية والأفريقية، هي عوامل خارجية أساسًا، أو على الأقل: ليس فعلها مرهونًا بـ"الأنا" وحده، بل هناك "آخر" يزاحمه ويعمل على إلغاء دوره، وفي الوقت نفسه أقوى منه نظرًا لـ"عالميته"[(7)].

عندما يكون الأمر بهذه الصورة، فإن علاقة "الآخر ـ الأنا"، أو: جدلية "الخارج ـ الداخل" بالأحرى، تصبح هي بوابة المرور

---

(7) راجع:
حسين معلوم، "الحركة التقدمية العربية.. إعادة بناء المستقبل"، في: عبد الغفار شكر [تحرير]، **اليسار العربي وقضايا المستقبل** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998)، ص ص 381 ـ 411.

في محاولة التعرف على الواقع الراهن، بما يتسم ـ به ـ بكونه مشدودًا إلى المستقبل: **"ذلك الغائب من الزمان، القادم بعد حين"**، وبما يحتويه (الواقع)، من معطيات تتضمن ـ بالتأكيد ـ جديدًا، في ما يخص ملامح هذا المستقبل.

بيد أن محاولة إنجاز مثل هذه الخطوة، سوف تصطدم بالعديد من الصعوبات التي يتوقف على تجاوزها تفعيل المحاولة وإنجاز المهمة.. وإذا كانت الصعوبات تنبع من نوعية المهمة ذاتها: "قراءة الحاضر عبر استشراف المستقبل"؛ فإن تمحور هذه "القراءة" حول الجديد، "جديد الواقع" (الراهن)، سوف يكون مساعدًا على رسم صورة التعامل مع المستقبل، أو قل: صعوبات استشراف المستقبل.

ولكن.. عن أي مستقبل نتحدث(؟!).

تحديدًا، عن مستقبل الدولة: دورها، وكيفية أدائها لهذا الدور.

أولًا...

الاهتـزاز.. في حواجـز الـدولـــة

لعل نقطة البدء، التي لا سبيل إلى تجاوزها، في شأن التعامل مع التساؤل حول: مصير "مؤسسة الدولة"، أو بالأصح: مصير الدولة كـ"مؤسسة مجتمعية" في الإطار العام لما نعايشه من "مناخ عالمي جديد"، هي تلك التي تتمحور حول اصطلاح "الدولة": ليس، فقط، من منظور "التعريف"، أو: تحديد المفهوم الذي يشير إليه الاصطلاح؛ ولكن، أيضًا، من منظور مجموعة العناصر التي يجب أن تتوافر لأي مجتمع ليكون "دولة"(8).

وفي ما يبدو، هي نقطة تعبر عن إشكالية مزدوجة، سواء: لجهة "الخلط" الحاصل في كثير من الأحاديث التي تدور حول

---

(8) يبدو أن تعريف الدولة هو، بحد ذاته، يعبر عن إشكالية.. إذ، كما يذكر بعض الباحثين، هناك ما يقرب من مائة وخمسين تعريفًا للدولة.

انظر كل من:

ـ د. بهجت قرني، "وافدة، متغربة، ولكنها باقية.. تناقضات الدولة العربية القطرية"، **المستقبل العربي** (العدد 105، نوفمبر 1987)، ص 34 وما بعدها.

ـ أحمد عبد الحفيظ، **الدولة**، سلسلة موسوعة الشباب السياسية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، رقم 10، يناير 2001)، ص ص 13 - 37.

وحول النظريات المختلفة في النظر إلى الدولة، يمكن الرجوع إلى:

د. أحمد زايد، **الدولة.. دراسة في علم الاجتماع السياسي** (القاهرة: مكتبة النصر، 2003).

عناصر الدولة؛ أو: لجهة "الاختلاف" الحاصل في النظر إليها، من زاوية ما إذا كانت أداة ضبط ونفوذ، أم باعتبارها أداة لحل مشكلات المجتمع[9].

ولأن ما يهمنا، بالأساس الحديث عنه، هنا، هو هذا الجانب الأخير من الإشكالية المطروحة.. لذا، فإن مقاربة التساؤل حول: مصير الدولة كـ"مؤسسة مجتمعية"، لابد وأن تتحدد على أساس تداعيات "المناخ العالمي الجديد"، ملامحه ومؤثراته، على عناصر الدولة.. وهو ما يدفع بالضرورة إلى البدء بالتعرف على "ما هي الدولة"، من خلال عناصرها.

بداية، تُعرَف الدولة (نسبة إلى المعرفة، وليس إلى التعريف)، بالعناصر التي تكونها؛ والتي هي، مبدئيًا، ثلاثة: "شعب، وأرض، وسيادة شاملة الشعب والأرض جميعًا".. قياسًا إلى ذلك، فإن هناك بضعة نقاط لابد من التعرض لها، باختصار؛ أهمها، الثلاث التالية:

الأولى، تتعلق بـ"الاعتراف"، وما إذا كان لازمًا لتواجد الدولة، أم للإقرار بوجودها، أم للأمرين معًا.. وهنا، فإنا نرى أن

---

(9) لمزيد من التفصيل، راجع:
د. إبراهيم أحمد نصر الدين، "إشكاليات بناء الدولة في أفريقيا"، في: جامعة أفريقيا العالمية، أوراق المؤتمر العلمي: **التداخل والتواصل في أفريقيا** (الخرطوم: الجامعة، الكتاب الأول، يناير 2006)، ص ص 249 - 256.

الاعتراف غير لازم لـ"وجود الدولة"، وإن كان لازمًا لـ"الإقرار بوجودها". فكلمة الاعتراف بذاتها كلمة مضللة.

فهي، وإن كانت تعني، لغويًا، "الإقرار على النفس"، إلا أنها بذاتها ناقصة الدلالة، ولا تكتمل دلالتها إلا بأمرين: أولهما، بنسبة الاعتراف إلى مضمون واضح ومحدد؛ والأمر الثاني، بتحديد موقف صاحب الاعتراف من المضمون الذي أقر به (هل يكون الاعتراف بـ"وجود إسرائيل"، مثلًا، مساويًا للاعتراف بـ"دولة إسرائيل"؟!)..

ولعل هذا الفارق بين "الوجود" و"الاعتراف"، في شأن الاعتراف بالدولة، يتبدى بوضوح إذا لاحظنا: إن الاعتراف ـ رغم كونه غير لازم لوجودها ـ يعتبر أمرًا بالغ الأهمية، للإقرار بوجود الدولة، على الأقل: من قبل المجتمع الدولي وقبولها عضوًا به؛ إذ، بدونه ربما تفقد الدولة كامل تأثيرها وينعدم "الإحساس" بوجودها. بل ـ يمكن أن نُضيف ـ إن قدرات هذه الدولة، حتى في مجال وظائفها الداخلية في نطاق "إقليمها" (أرضها)، تصبح موضع شك كبير[10].

---

(10) انظر:

حسين معلوم، "الهزيمة العربية الكبرى.. الاعتراف والتطبيع والتوظيف الاتجاهي"، في: حسين معلوم، أمين اسكندر، **عبور الهزيمة** (قبرص: دار الملتقى، 1997)، ص ص 16 ـ 20.

الثانيـة، تخـتص بــ"الخلط" الحاصـل، فـي كثيـر مـن الأحاديث حـول الدولـة وعناصـرها، بـين "السلـطة" و"السـيادة".. وهنـا، فإنـا نـرى أن ثمـة ضـرورة واجبـة لــ"التفرقة" فـي مـا بـين هـذه وتلـك، السيادة والسلطة؛ خاصـة فـي ظـل مـا نـراه مـن ظـروف وملابسـات نمر بها في الراهن، تؤثر، أو: سوف تؤثر، على الدولـة: دورها، وكيفية أدائها لهذا الدور؛ وذلك من خـلال التـأثيرات المتوقعة، أو: التي يمكن توقعها، على عناصر الدولة، وأهمها: عنصر "السيادة".

وإذا كـان لنـا أن نحـاول، هنـا ـ باختصـار ـ مثل هـذه التفرقـة، تكفينـا الإشـارة إلـى أن: كلمـة "سـيادة" هـي اصـطلاح (قـانوني)، مُتَرْجم عن كلمة فرنسية (Souveraineteˊ)، مشتقة من الأصل اللاتينـي (Superanus)، ومعنـاه "الأعلـى"؛ لـذا، يطلـق الـبعض على السيادة "السلطة العليا"[11].. وهـي، بهـذا، تعبـر عـن: "صـفة

(11) كان جان بودان، هو أول من استخدم اصطلاح "السلطة العليا"، في المسألة السياسية، وذلك من خلال نظريته عن "السيادة"، التي صـاغها (عـام 1567)، فـي كتابـه: "سـتة كتـب عـن الكومنولـث" (Six Books of The Commonwealth).. وكـان ينظـر إليهـا علـى أنهـا: "جوهريـة لأي بنيـان سياسي، مطلقة، مستديمة، غير قابلة للانقسام، لا يجوز انتهاكها، وغير قابلة للتفويض".

راجع كل من:

ـ أندرو فنسنت، **نظريات الدولة**، ترجمة: د. مالك أبو شهيوة، د. محمود خلف (طرابلس الغرب: دار الرواد، 2001)، ص 56.

لمن له السلطة" (Sovereignty)؛ أي إنها أشمل من "السلطة" (Authority – Autorite´)، فالسلطة هي "ممارسة" السيادة، أو: إن حق السيادة هو مصدر حق السلطة، وهما في علاقة "قريبة" من علاقة حق الملكية بحق الانتفاع، إذ الأول يتضمن الأخير وهو مصدره.

وبالتالي، فإن الملاحظة الأهم، في شأن التفرقة بين السلطة والسيادة[12]، هي: إن من يمتلك حق السيادة يمتلك حق السلطة، ولكن ليس من اللازم أن يكون مالك حق السلطة مالك لحق السيادة. وبناءً عليه، يمكن أن نُدرِك ما يعنيه القول: "إن عناصر الدولة ثلاثة: شعب، وأرض، وسيادة شاملة الشعب والأرض جميعًا"، فهو يعني: "سيادة الشعب على الأرض، التي تمارسها الحكومة، فتسمى حينئذٍ سلطة".

الثالثة، تتحدد بـ"التمييز" اللازم تأكيده بين "السيادة"، كعنصر من عناصر الدولة، وبين "الاستقلال الذاتي" (Autonomy).. وهنا، فإنا نرى أنه في حين تشير السيادة إلى: "السلطة العليا للدولة

---

(12) لمزيد من التفصيل، راجع:
جان جاك شوفالييه، **تارخ الفكر السياسي.. من المدينة الدولة إلى الدولة القومية**، ترجمة: محمد عرب (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، ط 4، 1998)، ص ص 185 – 286.

في إدارة شؤونها، سواء كان ذلك داخلها، أو في إطار علاقاتها الدولية"، فإن مفهوم "الاستقلال الذاتي" يشير إلى: "قدرة الدولة القومية على صياغة وتطبيق سياسات خاصة بها في مختلف المجالات" (هل يمكن، بناءً على ذلك، أن نقول: مثلما تكون السلطة هي "ممارسة" السيادة، فإن الاستقلال هو "ممارسة" السلطة؟!)[13].

ولعل التمييز، إياه، وضرورته، تتبدى أهميته بوضوح: إذا لاحظنا، من جهة، أن: "الدولة، إزاء معالم الاقتصاد الدولي الجديد، واندماجها المتزايد في آلياته، تفقد شيئًا فشيئًا استقلالها ـ النسبي ـ الذي كانت تتمتع به عن أصحاب الثروة والنفوذ"؛ وأدركنا، من جهة أخرى، التحول ـ الراهن ـ من السيادة المطلقة إلى السيادة النسبية..

إذ، إن: "الدولة تمارس وظائفها في بعض المجالات بوصفها صاحبة السيادة والسلطة على إطلاقها، وفي مجالات أخرى تمارس هذه الوظائف بوصفها لا تتمتع إلا بقدر نسبي من هذه السلطة وتلك السيادة". في الحالة الأولى، تكون مطلقة اليد في

---

(13) حسين معلوم، "الدولة في عالم متغير"، **الديمُقراطية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 3، خريف 2001)، ص ص 293 - 294.

التصرف، وفي الحالة الثانية تكون مقيدة بالعديد من القيود خارج نطاق تحكمها[14].

وتكفينا، هنا، الإشارة إلى واحد من الأمثلة المتعددة التي تؤكد على هذه الحالة (الثانية). فالاتفاقات والمعاهدات، على المستوى الخارجي، التي تُصادِق عليها "الدولة"، هي: مُلزِمة بدورها، وتعمل في إطار التشريع الداخلي لها، من حيث إن: "نصوص المعاهدات الدولية تسري ـ بعد التصديق عليها ـ داخل كل دولة طرف فيها، باعتبارها تشريعًا من ذات قوة التشريع الداخلي للدولة، أو في درجة أعلى منه". وهو ما ينطوي على خطورة بالغة، في ما يخص البلدان "النامية" إزاء الدول الصناعية المتقدمة، في ظل كافة الظروف التي نعاصرها في الراهن[15].

وفي ما يبدو، هكذا، فإن الدائرة المكونة من النقاط الثلاث السابقة، في الوقت الذي تؤكد فيه ـ من جديد ـ على أن: العناصر التي يجب أن تتوافر لأي مجتمع ليكون دولة، أو: ليمتلك "مقومات الدولة"، حسب ما نفضل نحن أن نطلق عليها، هي "شعب، وأرض، وسيادة شاملة الشعب والأرض جميعاً".. فهي، في الوقت

(14) د. محمد سعد أبو عامود، "الوظائف الجديدة للدولة في عصر العولمة"، **الديمُقراطية** (العدد 3، صيف 2001)، ص 73.

(15) حسين معلوم، "الدولة في عالم متغير"، **م. س. ذ.**، ص ص 295 - 296.

نفسه، تدفع إلى مواجهة التساؤل الرئيس، في حديثنا هذا، ذلك الذي يتمحور حول: مصير الدولة كـ"مؤسسة مجتمعية"، أو: تداعيات "المناخ العالمي الجديد"، ملامحه ومؤثراته، على "مقومات الدولة.

ولعل أول ما يواجهنا، في هذا الصدد، هو: "المقياس المنهجي" الذي يُمكِن، من خلاله، واستنادًا إليه، في آن، وضع اليد على التغير ـ المتوقع، أو: الذي يمكن توقعه ـ الذي سوف يلحق بهذه "المقومات"، بتأثير من تلك التداعيات(16).

لعل المعضلة المثارة، حول "المقياس المنهجي"، يمكن تجاوزها بسهولة إذا نحن حاولنا تطبيق المعادلة، التي توصلنا إليها من قبل، في ما يخص المسألة المجتمعية من المنظور "الحضاري"، على إشكالية الدولة من المنظور "المؤسسي"، بالنسبة إلى المسألة ذاتها: المسألة المجتمعية. بمعنى: إذا كانت

---

(16) بهذا الخصوص، يمكن الرجوع إلى كل من:

- Jan A. Scholte, "Global Capitalism and the State," **International Affairs** (v. 23, No.3, July, 1997), PP. 438 – 440.
- Fred Haliday, "Globalization and a new Paradigm for International Relations," **International Journal** (Autumn, 1996), PP. 625 – 628.

"المعادلة الحضارية"، قياسًا إلى "المجتمع"، هي معادلة: "التمايز ـ الاتصال" الحضاري[17]؛ فإن "المعادلة المؤسسية" قياسًا إلى "الدولة"، سوف تصبح على الصورة: "التمايز/الاتصال ـ الاختيار" المجتمعي[18].

ما نود التأكيد عليه، في هذا الإطار، هو: "الاختيار".. إذ أن هذا الاختيار، كـ"بعد ثالث" مُضاف إلى "المعادلة الأم"، يعتمد، في ما يعتمد عليه، على درجة "التوازن"، و/أو "اللاتوازن"، في هذه المعادلة. بعبارة أخرى، تتناسب المقدرة على الاستمرار، والاستقرار، في تفعيل الجوانب الخاصة بـ"بعد الاختيار"، تناسبًا طرديًا مع درجة الاستقرار، والاستمرار، في تفعيل العوامل الخاصة بكل من بعدي "التمايز"، و"الاتصال".

فإذا كان هذا "التفعيل" الأخير في حالة "توازن"، فإن معادلة "التمايز/الاتصال ـ الاختيار" تصبح في حالة "توازن"؛ ومن ثم، فإن تفعيل الجوانب الخاصة بـ"بعد الاختيار"، سوف يكون، في هذه الحالة، أكثر استمرارًا، واستقرارًا؛ بل، ربما، يصبح (التفعيل) في

---

(17) حسين معلوم، "معادلة "التمايز ـ الاتصال" الحضاري"، **الفكر العربي** (العدد 93، صيف 1998).

(18) حسين معلوم، "الدولة والمناخ العالمي الجديد"، **شؤون عربية** (القاهرة: جامعة الدول العربية، العدد 107، سبتمبر 2001)، ص 125..

حال من النمو والتصاعد[19].. ومن المنطقي، أن عكس ذلك سوف يكون صحيحًا؛ أي: إن المعادلة، هنا، سوف يصيبها "الخلل"، وتصبح في حالة من "اللاتوازن". بناءً على ذلك، يمكن أن نتقدم خطوة في محاولة وضع اليد على مدى التغير الذي سوف يلحق بـ"مقومات الدولة"، بتأثير من تداعيات "المناخ العالمي الجديد" الذي يلف عالمنا المعاصر بملامحه وبمؤثراته.

هنا، نجد أنفسنا، مباشرة، في مواجهة جانبين اثنين: أولهما، ذلك الخاص بمجموعة الظواهر التي تعبر عن "متناقضات" التعامل مع الدولة؛ وهي مجموعة من الظواهر جاءت كنتيجة للتأثير الحاصل من قبل المناخ "المناخ العالمي الجديد".. أما الجانب الآخر، فهو ذلك المتعلق بـ"الاهتزاز" الحاصل في "حواجز الدولة" بتأثير من هذا "المناخ.. الجديد".

في ما يخص الجانب الأول.. لنا أن نتأمل، فقط، كدلالة على آفاق التأثير، المُشار إليه، بعض من هذه الظواهر.. تلك التي يتقاطعها التحول عن الدولة، كتوجه يدعمه ما نعاصره من ثورات

---

(19) حسين معلوم، "العولمة والدولة.. سؤال المصير؟!"، ورقة مقدمة إلى ندوة: **الطريق الثالث.. خيار الألفية الثالثة**، وهي الندوة التي نظمها معهد الإنماء العربي (طرابلس الغرب: 28 فبراير - 1 مارس 2000).

ــ وبـالطبع لا نقـول: ثـورة ـ (فـي) الاتصـالات والمعلومـات والمرئيـات، فـي اتجـاه "تجـاوز" الدولـة، و"الانكمـاش" عنهـا، و"التمدد" عبر حدودها.

لنتأمل، من جهة، "تجاوز" الدولة عبر التحول نحو "التعولم" كـ"عقيدة مُوَجِهـة" (Ideology)، و/أو: "الـدين" كنزعـة تتمـاهى مع فكرة "إلغـاء الدولـة"، ولـيس فقط تجاوزها؛ إذ أن فكـرة الدولـة العالميـة أو "الأمميـة" هـي فكـرة ـ ينبغـي أن نلاحظ ـ ذات أصـول دينية (الرواقية، المسيحية، الإسلام).

ولنتأمل، من جهة أخرى، "الانكماش" عن الدولة، أي: التحول نحو الطائفية والقبلية، الذي يتخذ اليوم طابع "البحث عن الجذور" في أنحاء العالم المتقدم والمتأخر على السواء، بما يتواكب معه من تفجر لظاهرة انبعاث الهويات الجزئية، تلك التي لا يكفي لتفسيرها القـول: إن هنـاك "مـؤامرة إمبرياليـة"، أو: إن ثمـة قيمًـا معينـة "تستعصي على التحديث".

ولنتأمـل مـن جهـة أخيـرة، "التمـدد" عبـر حـدود الدولـة، أي: التحـول نحـو مـا يطلـق عليـه ـ أحيانًـا ـ تعبيـر "المجتمـع المـدني العالمي"، ذلك التحـول الناشـئ عن نمو ظـاهرة الجماعـات الأهليـة ذات الصفة العالميـة، وهـي (الجماعـات) التـي تضـم فـي عضـويتها أعضـاء من جنسيات مختلفة، وتعمل في خدمة قضايا عامـة متعددة

الأطراف، أو عالمية الاتساع، وهي ـ بحكم تكوينها وأهدافها ـ لا تتجاوز حدود الدول، فقط، بل تؤثر في سياساتها، أيضًا[20].

هذه "الظواهر ـ التحديات" (تجاوز الدولة، والانكماش عنها، والتمدد عبر حدودها)، وغيرها، التي تجابه الدولة، وتعبر، في آنٍ، عن مدى التنامي المضطرد لعملية التحول عن الدولة[21].. وإن كانت تؤشر إلى الـ"جديد"، الذي يتضمنه ما نعاصره من "مناخ عالمي جديد"، في ما يخص الدولة: دورها وكيفية أدائها لهذا

---

(20) يكفي أن نشير، هنا، كمثال، إلى المواجهة التي نشبت بين جماعة السلام الأخضر والحكومة الفرنسية حول موضوع التجارب النووية في المحيط الهادي، منذ سنوات.. كما يمكن أن نشير، كمثال آخر، إلى الضغوط التي تمارسها منظمة "هيومن رايتس واتش" من ضغوط، على حكومات الدول، بخصوص "حقوق الإنسان".

لمزيد من التفصيل حول هذه الظواهر، يمكن الرجوع إلى كل من:

ـ د. إبراهيم أحمد نصر الدين، "العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالث"، في: د. السعيد البدوي [تقديم]، **العولمة.. آثارها على أفريقيا** (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 1999)، ص 170 وما بعدها.

ـ د. محمد سعدي، **مستقبل العلاقات الدولية: من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام**، سلسلة أطروحات الدكتوراة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، رقم 58، 2006)، ص ص 263 ـ 273.

ـ د. فتحي أبو الفضل [وآخرون]، **دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، 2004)، ص 37 وما بعدها.

(21) حسين معلوم، "العولمة والدولة.. سؤال المصير؟!"، **م. س. ذ.**، ص 22.

الدور؛ فهي، في الوقت نفسه، تضعنا، مباشرة، في مواجهة الجانب الآخر؛ نعني: الجانب المتعلق بالاهتزاز الحاصل في "حواجز الدولة".

(1) التراجع.. في حواجز التمايز

عديدة هي المؤشرات الدالة على تراجع "حواجز التمايز" في ما يتعلق بمقومات الدولة، أي: الشعب والأرض والسيادة، وما أدى إليه من تغير، تبدو ملامحه بوضوح في العلاقات التفاعلية بين هذه المقومات.. إذ، لما كانت الدولة تشير، في ما تشير إليه، إلى علاقة "متميزة" بين الأرض والجماعة (= الشعب)، وبين الجماعة ومؤسسة "الحكم"، وبين هذه المؤسسة (كـ"ممثل" للسيادة) والأرض. ولما كانت تلك العلاقة، أو: العلاقات، التفاعلية، هي شرط "التمايز" مع الخارج، الذي يعد مصدرًا لنشوء عصبية عميقة ـ بالمفهوم الخلدوني ـ تسمح للدولة بإنجاز سياسات كبرى..

لما كان ذلك كذلك، فإن التراجع، إياه، تراجع "حواجز التمايز"، الناشئ عن معطيات وتداعيات "المناخ.. الجديد" الذي نعاصره راهنًا، ساهم، وسوف يساهم، في الفقدان النسبي، تدريجيًا، لهذا التمايز: الذي يعد ـ في حقيقته ـ تعبيرًا عن مقدرة الدولة في بسط سيادتها على إقليمها.

يكفي أن نلاحظ، ضمن المؤشرات الدالة على ذلك، أن العالم، الذي نحياه، يتحول إلى ما يشبه "الكيان الاقتصادي الموحد"، الذي لا يمكن أن نفصل بين أجزائه، ولا يمكن أن يعزل طرف نفسه بعيدًا عن أثر متغيرات تحدث في طرف آخر. وهو ما يعني: أنه بقدر ما أصبحت معظم القضايا تتحدد - بدرجة ما - في إطار عالمي، وأن ثمة مجالات لم يعد بمقدور "الدولة" التحكم فيها، بشكل منفرد، بقدر ما تراجعت سيادة الدولة، بالمفهوم التقليدي. ومن ثم، فإن الدولة [المعاصرة]، أصبحت عاجزة عن السيطرة على ظواهر مثل الشركات الكونية، والبورصات، والأقمار الصناعية، والمشكلات البيئية الكونية، وحركة رؤوس الأموال، والأسواق المالية الكونية.

هذا، فضلًا عن شبكات المعلومات الخاصة بالحاسب الآلي، أو خطوط شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، أو المكالمات الهاتفية، تلك التي لا تتوقف عند نقاط "تفتيش" حدودية[22].

يكفي أن نلاحظ، أيضًا، ضمن المؤشرات إياها، أن هناك "ثقافة عالمية" آخذة في التشكل، تتجاوز كافة الحدود الثقافية

---

(22) انظر كل من:

- د. محمود خليل، **العولمة والسيادة.. إعادة صياغة وظائف الدولة**، كراسات استراتيجية (العدد 136، فبراير 2004)، ص ص 16 - 18.
- د. حسن الحاج علي أحمد، "الدولة الأفريقية.. ونظرية العلاقات الدولية"، **السياسة الدولية** (العدد 160، أبريل 2005)، ص ص 26 – 28.

"القومية"، و/أو "المحلية" الأخرى. قد يصف البعض هذه "الثقافة" بأنها ثقافة سطحية، أو استهلاكية، أو غير ذلك؛ ولكن مهما كان الوصف المعطى لها، فإنه لا ينفي الحقيقة..

صحيح أننا، إلى الآن، لا نستطيع أن نقول أن التقانة أسقطت الجغرافيا، وبحسب ما يؤكد البعض، فنحن: "قد نسافر من نيويورك إلى "تمبكتو" في ساعات بدلًا من أسابيع وشهور، ولكننا حين نغادر نيويورك نتركها وهي نيويورك، وحين نصل إلى "تمبكتو" نصلها وهي "تمبكتو"..."[23].

رغم ذلك، فإنه يبقى من الصحيح، كذلك، أن الثقافة العالمية المتحدث عنها، كما يشير البعض الآخر، هي تلك: "التي يقوم أساسها على مصدر معرفي وحيد، ألا وهو المصدر الإمبريقي، الذي يشكل أساس العلم المعاصر.. [وبالتالي، فإن:] انتصار هذا المصدر المعرفي، وتفرده بالسيطرة الثقافية نتيجة الثورة الثالثة، [الثورة العلمية والتقنية]، يعني: إزاحة مصادر معرفية أخرى غير قادرة على المنافسة"[24].

---

(23) محمد حسنين هيكل، **مصر والقرن الواحد والعشرون** (القاهرة: دار الشروق، 1994)، ص 15.

(24) راجع:

د. تركي الحمد، **الثقافة العربية في عصر العولمة** (بيروت: دار الساقي، 1999)، ص ص 42 - 49.

وهنا، يبدو بوضوح أن ثمة فارقًا بين "الثقافة العالمية" الآخذة في التشكل، وبين محاولات "الغزو الحضاري" (أي: محاولة من مجتمع ما لفرض قيمه على مجتمع آخر)، الذي تقوم به الحضارة الغربية، مرتكزة في ذلك على "قوة" العلم والتقانة، بالمعنى الواسع للكلمة، بقصد فرض الهيمنة السياسية والاقتصادية عن طريق فرض هيمنتها "الحضارية" على بلدان الجنوب.

ولعل الفارق، المشار إليه، وإن كان دقيقًا، فهو يبدو بوضوح إذا حاولنا النظر إلى "الأمركة"، التي نشاهدها في مجالات حياتية متعددة، على أنها مجرد "قشرة" خارجية ليس من الضروري أن تدوم، وذلك على عكس "الثقافة العالمية" المتحدث عنها، والتي تذهب إلى الجذور المعرفية للثقافة "القومية"، و/أو "المحلية".

بيد أن هذه المؤشرات، الثقافية و- من قبلها - الاقتصادية، وإن كانت تشير، في ما تشير إليه، إلى مدى التراجع الحاصل في "حواجز التمايز"، في ما يتعلق بمقومات الدولة، وتداعيات مثل هذا التراجع لجهة دور الدولة وكيفية أدائها لهذا الدور.. إلا أن ما يؤكد التراجع، إياه، بشكل أكثر وضوحًا، هو المؤشر الخاص بافتقاد الدولة "المعاصرة"، لبعض حصانة حدودها، وما أدى إليه من زعزعة "الارتباط.. التقليدي" بين الدولة وأرض الدولة.

إن المفارقة المثيرة، هنا، أن الدولة هي، هي، التي تقوم بفصل الأرض، أو بعضها ـ إن أردنا الدقة ـ عنها. ولعل دلائل هذا، من إجراءات وعمليات، عديدة ومتنوعة: "بيع الأراضي للأجانب دون ما قيد أو شرط، الإعفاء الضريبي لاستثمار مفتوح، إضافة إلى "المناطق الحرة" للصناعة أو التجارة أو العبور، كظاهرة انتشرت وتفاقمت ـ إلى حد كبير ـ في كل أقاليم ودول العالم"[25].. وهي (الظاهرة) التي ـ من فرط التكيف معها ـ لم تعد تلفت النظر؛ رغم أنها، وغيرها، خطوات نحو فصل الأرض عن الدولة. وهو ما يعني: أن "الأرض" التي تمثل موضوعًا لـ"السيادة"، أصبحت خارج إطار عدد، متنامٍ، من أدوات الدولة وسيادتها الوطنية. وهذه الظاهرة ذات دلالة على التوجه الذي تدفع إليه الدولة، دفعًا.

هذا عن تراجع "حواجز التمايز"، كمثال على ملامح ذلك الجديد الذي يتضمنه ما نعاصره من "مناخ عالمي جديد"، في ما يخص الدولة: دورها، وكيفية أدائها لهذا الدور.

---

(25) حول هذه "الظاهرة"، انظر:
جميل مطر، "حدود على السياسة في عالم بلا حدود"، **المستقبل العربي** (العدد 236، أكتوبر 1998)، ص ص 20 - 21.

(2) الانهيـــار.. في حــواجــز الاتصـــال

كثيرة هي الآثار المترتبة على انهيار "حواجز الاتصال" بين كافة أرجاء المعمور، الذي نعيش بين جنباته، وما ساهم به، أو: أدى إليه، من انكشاف ما بداخل الدول أمام التقنيات الخاصة بالاتصالات والمعلومات والمرئيات. إذ، يبدو ـ بوضوح ـ ضعف قدرات "النخب الحاكمة" على إخفاء حقيقة التطورات والممارسات التي تجري داخل بلدانهم.. مما يعني: ليس، فقط، أنه لم يعد في مقدور هذه النخب ممارسة أفعال من شأنها تشويه صورتهم في الخارج، في ظل وجود احتمال خلق "رأي عام عالمي" مضاد لهم؛ بل، أيضًا، "تخفيف" القيود المفروضة على أجهزة الإعلام في الداخل.

ومن ثم، ما جدوى تقييد حرية الإعلام، في الوقت الذي يستطيع فيه المواطنون، في هذه البلدان، أن يعرفوا ما يجري ـ داخلها ـ عبر أجهزة الإعلام الأجنبية. وكنتيجة لذلك، أصبح لدى "المواطن" إمكانية مستقلة على المعرفة، تتجاوز بكثير تلك المعرفة التي ـ كانت ـ تفرضها "الدولة" عليه، وهو ما يسمح له، إضافة إلى أشياء عدة، بمقارنة أداء دولته وإنجازاتها بأداء وإنجازات الدول الأخرى.

هنا، تتبدى أهم الآثار التي سوف تواجهها الدولة من جراء الثورات، إياها، التي نعاصرها.. إذ أن انهيار "حواجز الاتصال" (التي تعبر، في حقيقتها، عن "الحدود السياسية" للدولة، أو بالأحرى: الإطار السياسي لسيادة الدولة).. (الانهيار) بهذا الشكل، سوف يساهم في تعميق نقل الخبرات السياسية ـ وغير السياسية ـ في ما بين الشعوب؛ وهو الأمر الذي يفسح المجال أمام بعض الشعوب، وخاصة تلك الأقل تقدمًا بالمعايير "السياسية"؛ لتعرف، أولًا، ماذا يجري لدى الشعوب الأخرى الأكثر تقدمًا؛ ولتستفيد ـ ثانيًا ـ من خبرات هذه الشعوب؛ ولتقارن، ثالثًا، بين أوضاعها وأوضاع شعوب تمارس حقها في إدارة شؤون أوطانها، وفي اختيار من يمثلها في "الحكم".

هذا، وإن كان يشير إلى ما يُطْلِق عليه البعض: "أزمة السلطة"، التي تبدو أهم مؤشراتها في أن: "الحكام والمحكومون يحصلون على نفس المعلومات في نفس الوقت، ولم يعد باستطاعة الأولين حجب ما يشاءون من معلومات عن الآخرين"(26).. فإنه يؤكد، في الوقت نفسه، على أن "أزمة السلطة" هي ناتج التحول

---

(26) لمزيد من التفصيل، راجع:

- James Roseneau, "Post – Internationalism in a Turbulant world," in: James Roseneau and Marry Durfee, **Thinking Theory Thoroughly Coherent Approaches to an Incoherent world** (New York: West view Press, 1995), PP. 31 – 44.

التدريجي الحاصل في "السلطة"؛ أو لـ"تحول السلطة"، الذي يتواكب مع هذه الدرجة المذهلة التي أصبحت بها القوة والثروة تعتمدان على المعرفة[27].. وبالتالي، لم تعد "المعرفة"، نفسها، المصدر الوحيد للسلطة فحسب؛ بل أصبحت، أيضًا، أهم مقومات القوة والثروة[28].

ولعل هذا ما يوضح لماذا أخذت المعركة الدائرة من أجل التحكم في المعرفة، ووسائل الاتصال، تشتد وتحتدم في جميع أنحاء العالم[29].. ولا حاجة بنا إلى التأكيد على أن "المعرفة" المتحدث عنها، هنا، هي المعرفة العلمية والتقانية المعاصرة، وليست كل أنواع المعرفة. بيد أن ما هو في حاجة إلى تأكيد، أن

---

(27) هذا التعبير: "تحول السلطة"، جاء عنوانًا لأحد كتابات ألفن توفلر:
Alvin Toffler, **Power Shift** (New York: Bantan Books, 1990).

(28) راجع:
- James Roseneau, "The Dynamics of Globalization: Toward an Operational Formulation," **Security Dialogue** (v. 27, No. 3 1996), PP. 230 – 247.

وللكتاب ترجمة عربية، انظر:
جيمس روزيناو، **ديناميكية العولمة: نحو صياغة عالمية**، قراءات استراتيجية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1997).

(29) راجع:
حسين معلوم، "إعادة بناء المستقبل: ما كان مطروحًا، لم يعد ممكنًا"، **مراجعات** (القاهرة: [د. ن.]، العدد 1، شتاء 2000)، ص ص 10 وما بعدها.

تداعيات الانهيار إياه، انهيار "حواجز الاتصال"، وإن كان يمس كافة دول العالم دون ما استثناء، سواء تلك التي تقع في "الشمال"، أو تلك الكائنة في "الجنوب"؛ إلا أن ثمة تداعيات مضافة، في ما يخص بلدان "الجنوب".

من هذه التداعيات، أن الثورات الراهنة (في: الاتصالات والمعلومات والمرئيات)، سوف تؤدي إلى اتساع الهوة بين "الشمال" و"الجنوب"؛ بل، سوف تساهم في زيادة احتمالات تهميش بلدان "الجنوب"، و- بالتالي - في تفاقم مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية.

ومنها، نعني التداعيات، أيضًا، أن هذه الثورات نفسها، بحكم "التحكم الفعلي" للدول الرأسمالية "الغربية" فيها، "قد" تساهم في خلق وعي زائف لدى مواطني بلدان "الجنوب"، خاصة وأن كثيرًا من أجهزة الإعلام "الغربية" تفتقد إلى الحيدة والموضوعية، في تغطيتها للأحداث والتطورات في هذه البلدان، بلدان "الجنوب" (وإلى حد ما في دول "الشرق"). فـ"المعلومات" التي تبثها هذه الأجهزة، يجري انتقائها وتصنيفها وتفسيرها وفقًا لرؤى وحسابات تلك الدول، التي تحوز التفوق التقاني، وبما يتوافق مع مصالحها.

ومن هذه التداعيات، كذلك، أن إحساس المجتمعات "المتخلفة" - في "الجنوب" - بأنها عرضة لكي يتلاعب "الغير" بمقدراتها، إنما

"يُفْرِز" لديها ردود أفعال تزيدها عجزًا ـ لا العكس ـ عن مجاراة المجتمعات "المتفوقة" (تقانيًا)، ناهيك ـ بالطبع ـ عن اللحاق بها[30].

هذا عن انهيار "حواجز الاتصال"، كمثال آخر على أهم مؤشرات ذلك الجديد الذي يتضمنه ما نعاصره من "مناخ عالمي جديد"، في ما يخص الدولة: دورها، وكيفية أدائها لهذا الدور.

(3) التقلص.. في حواجز الاختيار

هنا، نصل إلى تقلص "حواجز الاختيار"، سياسيًا واقتصاديًا، وما أدى إليه من تقييد حرية الدولة في ما يخص توجهاتها.. فـ"الدولة" لم تعد حرة في فرض النظام الاقتصادي الذي تريده؛ وبغير شبكات التجارة والاعتماد المتبادل وقروض ـ وقيود ـ صندوق النقد الدولي وأسواق المال العالمية، لم يعد ممكنًا ـ أو: متاحًا ـ أن تختار الدولة نظامًا اقتصاديًا مركزيًا يعتمد على الدولة وسطوتها، وإلا تعرضت لـ"الخنق التدريجي".

كما لم يعد ممكنًا أن تختار الدولة نظامًا سياسيًا لا يحترم، أو: ـ في الحد الأدنى ـ يراعي، مسألة حقوق الإنسان داخلها؛ وبغير

(30) حسين معلوم، "الدولة والمناخ العالمي الجديد"، م. س. ذ.، ص 126.

شبكات الاتصال العالمية، وحركات ومنظمات حقوق الإنسان الرسمية (من خلال الأمم المتحدة)، وغير الرسمية (الجماعات الأهلية)، فإن ما كان يخص دولة بعينها أصبح أمرًا يخص العالم بأسره.

وكنتيجة لذلك، فإن "الدور" الذي كانت تمارسه الدولة، عبر "اللعب" على الصراعات الدولية وتوازن القوى، لكي تستجدي: المساعدات، أو قل: الدعم السياسي والاقتصادي، من المعسكرين المتصارعين، قد أوشك على الانتهاء، إن لم يكن قد انتهى فعلًا.. هذا، فضلًا عن تضاؤل مرور المساعدات عبر الحكومات، باعتبارها الممثل الوحيد للسيادة الوطنية[31].

وإذا كان ذلك يمثل، في أحد أوجهه، نقطة إيجابية بالنسبة للمسألة السياسية، على الأقل: في ما يتعلق بقضايا "الديمُقراطية" و"حقوق الإنسان".. فإنه، في الوقت نفسه، وبالنسبة للمسألة الاقتصادية، قد أتاح "إمكانية" متصاعدة للمواطن ـ حسب درجة "تقدم" أو "تخلف" الدولة التي يعيش فيها ـ في الاتصال مباشرة بالاقتصاد العالمي، كمنتج، أو مستهلك، أو مشارك في رأس المال، أو منظم للعملية الإنتاجية.

ومن ثم، فإن "الإنسان ـ المواطن" يستطيع، من خلال أدوات مثل: البريد الإلكتروني وبطاقات الائتمان وشركات الطيران

(31) حسين معلوم، **المرجع السابق**، ص 127.

العالمية، وغيرها، أن يتمتع بـ"استقلالية اقتصادية" نسبية ـ ولكن يمكن ملاحظتها ـ عن الدولة التي يعيش في ظلها.

ولعل هذه الاستقلالية النسبية (اقتصاديًا): لا تُضْعِف، فقط، من قدرة الدولة في السيطرة على المواطن؛ ولكن، إضافة إلى ذلك، تجعل من هذه السيطرة، الناتجة عن "السيادة الاقتصادية" للدولة عبر احتكار العملية الإنتاجية، سواء في ما يخص الإنتاج، أو التوزيع، أو العمل، غير مبررة أو مقبولة.. مما يعطي هامشًا، يقل أو يتسع ـ حسب تقدم الدولة ودرجة اندماجها في منظومة الاقتصاد العالمي ـ لإقامة مجتمع "أهلي" على مستوى الدولة، من خلال إنشاء الروابط والجمعيات وجماعات المصالح الإنتاجية والمهنية[32].

هذا الظهور لـ"المجتمع الأهلي"، الذي يكفل قدرًا متصاعدًا من التعددية السياسية والاقتصادية، وإن كان يتيح هامشًا استقلاليًا نسبيًا لـ"الإنسان ـ المواطن" من إسار الدولة.. إلا أنه، في الوقت نفسه، لا يتيح هذا "الهامش" لكافة المواطنين على حد سواء؛ بل ـ على العكس ـ إنه يتيحه، فقط، لـ"الخاصة"؛ أما "العامة"، أو بالأصح: الأغلبية الاجتماعية، فإنها تعاني ـ كما يحدث أمام أعيننا في أكثر من بلد ـ تهميشًا متزايدًا؛ فضلًا عن إخراجها من الدورة

---

(32) المرجع نفسه، ص 126.

الاقتصادية الحقيقية (أي: الرأسمالية)، ودفعها إلى خلق اقتصادها وثقافتها ومجتمعها، بل وعالمها الخاص[33].

ولعل هذا يقود، في ما يقود إليه، إلى انهيار التوازنات الاجتماعية، أي: القطيعة المتزايدة بين "العامة" و"الخاصة"، وتدعيم نزوع الفئات العليا إلى الاندماج بالخارج. ولا يمكن لمثل هذه القطيعة، الاقتصادية والاجتماعية، بل والثقافية، إلا أن تُغَذِّي التوترات، وفي إثرها الحروب والصراعات الاجتماعية.

وليس من قبيل المبالغة، أن نشير إلى "التغير الوظيفي" الحاصل في دور الدولة، والذي يبدو من خلاله أنها تتحول إلى مجرد "شرطي" في ما بين القوى المجتمعية وشرائحها المختلفة.. بل، وليس من قبيل المصادفة، أن يندر أن نجد دولة في العالم لا تعاني مشكلة الفقراء والمعدمين والعاطلين عن العمل، وهي المشكلة التي يتوقع أن تتفاقم خلال الأعوام القادمة كنتيجة لعمليات التهميش، إياها.

هنا، يبدو أن ثمة مفارقة، في ما يخص "أزمة الدولة" في الإطار العام لـ"المناخ.. الجديد" الذي نعاصره.. فبالرغم مما يتميز

---

(33) حسين معلوم، "إعادة بناء المستقبل: ما كان مطروحًا، لم يعد ممكنًا"، **م. س. ذ.**، ص 13.

به هذا "المناخ" من تقدم علمي وتقني، بل ومعرفي، أقل ما يقال بشأنه أنه مذهل؛ لكن هذا "المناخ"، نفسه، لم يساهم في "تقدم" الدولة لجهة أداء دورها، أو بالأحرى: وظيفتها الاجتماعية.

إذ ـ على العكس ـ صارت الدولة تواجه مأزقًا في أداء دورها الوظيفي هذا؛ وهو المأزق الذي يبدو أنه متواصل ومتصاعد، في آنٍ، خاصة إذا لاحظنا: الزيادة الهائلة في أعداد الفقراء.. صحيح أن قصور الدولة عن أداء دورها، لا يعني عدم وجود حالة من التمايز، أو قل: الاختلاف النسبي، بين هذه الدولة أو تلك؛ إلا أنه يبقى من الصحيح، أيضًا، أن كافة دول العالم تكاد تعاني من وجود أعداد ضخمة من المعدمين و/أو العاطلين عن العمل.

فمع نهاية القرن العشرين، بلغ عدد المعدمين في الولايات المتحدة: "أكثر من 25 مليون نسمة، ويزيد عدد العاطلين عن العمل عن 13 مليونًا، بينما يصل عدد المحرومين من الرعاية الصحية فيها إلى ما يزيد عن 38 مليونًا".. أما في فرنسا: "يزيد عدد المعدمين عن 7 ملايين فرنسي، ويبلغ عدد العاطلين نحو 5 ملايين"[(34)] (ولا حاجة بنا، هنا، إلى الخوض في تفصيلات هذه

---

(34) الأرقام الواردة في هذه الفقرة، نقلاً عن كل من:
ـ إبراهيم أبو خزام، **العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين** (طرابلس الغرب: مكتبة طرابلس العالمية، 1996)، ص 229 وما بعدها.
ـ جاك شيراك، فرنسا الجديدة: فرنسا للجميع، **م. س. ذ.**، ص 11 وما بعدها.

المشكلة بالنسبة إلى البلدان النامية، أو بالأحرى: بلدان "الجنوب".. إذ، إنها أكثر من معروفة).

في هذا السياق، سياق التراجع والتقلص والانهيار في "الحواجز"، إياها (حواجز: التمايز والاتصال والاختيار)، يمكن الخلوص إلى أن: ما نعاصره من "مناخ عالمي جديد"، هذا الذي يتواكب مع العولمة كـ"عملية" (Process)، و: بقدر ما قد أفسح المجال للاعبين جدد غير الدولة على ساحة العلاقات الدولية، بقدر ما قد ساهم، وسوف يساهم، في النمو المضطرد لعملية التحول عن الدولة، لجهة تجاوزها، أو الانكماش عنها، أو التمدد عبر حدودها.

رغم ذلك، فإن ما نود التشديد عليه، هنا، أن الاهتزاز ـ الذي يبدو عنيفًا ـ في "الحواجز" المشار إليها، وإن كان يدل، بل يؤكد، على ملامح التغير الحاصل في مقومات الدولة، وفي العلاقات التفاعلية بين هذه المقومات (الشعب والأرض والسيادة).. رغم ذلك، فإن الأمثلة المشار إليها، لا تمثل متكئًا يمكن الاستناد إليه ـ من الوجهة المنهجية ـ للقول: أننا نغادر، أو على وشك أن نغادر، عصر الدولة (القومية، و/أو الوطنية)، وهو القول الذي دفع البعض إلى المبالغة في رسم المشاهد (السيناريوهات) المستقبلية لذلك العصر، عصر "ما بعد المغادرة".

إن هذه المشاهد، التي تتمحور حول "عالم اللا دول"، و ـ التي ـ تتأرجح في ما بين انتهاء الدولة لحساب الشركات "دولية النشاط"، أو قل: "عابرة الحدود" (أو: المتعددة الجنسيات، حسب الاصطلاح الشائع)، أو: لحساب الأمم المتحدة بعد تدعيمها وتزويدها باختصاصات وأجهزة أكثر فعالية، أو: لحساب التفكك والتشرذم، أي: انتهاء الدول إلى عشرات، وربما مئات، من "الكيانات القزمية".. (هذه المشاهد) هي، في حقيقتها، لا مستقبل لها تمامًا.

ولعل هذا، في اعتقادنا، يعود، في أحد أهم أسبابه، إلى ما يمكن تسميته بـ"الوظيفة الثقافية" للدولة.. هذه الوظيفة التي تغيب ـ رغم إلحاحها ـ عن كثير من الأحاديث التي تدور حول "مستقبل الدولة".. إذ، إن ما نعاصره راهنًا من ملامح "مناخ عالمي جديد"، وبقدر ما تُولد، في بعض الأحيان، مشاعر التقارب، والتشابك، بين الثقافات، بقدر ما تُعزز، أيضًا، مشاعر التمايز والخصوصية، بل وتؤكد ـ وهنا المفارقة ـ على الحدود بين "هوية" وأخرى.

ولعل هذا، في الوقت نفسه، ما يدفعنا ـ دون ما مغالاة ـ إلى القول: إن الدولة، وإن كانت مطلوبة للمشاركة في "الحوار المتصل" بين الأنا والآخر؛ فإنها، وبدرجة أعلى، مطلوبة لـ"المحافظة" على الأنا والحيلولة دون تذويبها في الآخر، "أي آخر".

في ما يعنيه، يعني ذلك أن الأمثلة، إياها، كملامح على الجديد الذي يتضمنه ما نعاصره من "مناخ عالمي جديد"، في ما يخص الدولة: دورها، وكيفية أدائها لهذا الدور.. (تلك الأمثلة) تُبرهن على أن ملامح هذا "الجديد" ـ ومن ضمنها الظواهر التي سبقت الأمثلة ـ هي تحديات تجابه الدولة، وعلى كيفية المجابهة المضادة من جانب الدولة، تتوقف إجابة هذه الأخيرة على سؤال: "المصير"(؟!).

ترى.. هل نغالي إذا قلنا: إن ما نعاصره في الراهن، يؤشر ـ في حقيقته ـ إلى أهم الملامح الخاصة بما يمكن تسميته: "أزمة الدولة في عصر التحولات العالمية الكبرى" التي نعاصرها في الراهن(؟!)..

إن تراجع "قدرة" الدولة في التعامل مع الثورة العلمية والتقنية الراهنة، ومواجهة تداعياتها إيجابيًا، يشير إلى أنها أصبحت عرضة للكثير من المشكلات، وأنها أصبحت أقل، من حيث التأثير والكفاءة، في إدارة شؤونها الداخلية. ومن ثم، فهي لم تعد قادرة ـ بمفردها ـ على حل العديد من المشكلات "الجديدة"، مثل: قضايا البيئة والعنف وتجارة المخدرات والأزمات المالية، وغيرها.

أضف إلى ذلك، أن التطورات الاقتصادية المتسارعة، وخاصة في ما يتعلق بكل من: زيادة حركية رؤوس الأموال،

والتنافس عليها، وعلى الأسواق، لم تساعد، فقط، على إضعاف السياسات الاقتصادية لـ"الدولة"؛ ولكن، أيضًا، في دفعها إلى سياسات تتمحور حول "تخفيض تكلفة السلع الاجتماعية". بعبارة أخرى، أدى تزايد معدلات المنافسة، وتباين المصالح على المستوى العالمي، إلى تخلي "الدولة" ـ طوعًا أو كرهًا ـ عن بعض من قدراتها الوظيفية وأدوارها الأساسية، لصالح معايير المنافسة و"الحرية" الاقتصادية، وإحلال المعايير "الخاصة" للاستثمار محل المعايير "العامة"؛ أي: أصبحت هناك "إدارة خاصة" للمجتمع من قبل الرأسمال وفقًا لمصالحه وأهدافه.. وـ بالتالي ـ أصبح الهدف الأساس لكافة اللاعبين (الفاعلين)، على مستوى العالم، هو خفض معدلات التضخم لضمان تدفق رؤوس الأموال الدولية.

ولعل هذا ما دفع بـ"الدولة"، في "الشمال"، إلى أن: "تصبح دولة مديرة للبواقي أو الفضلات". أما في "الجنوب"، فقد أصبحت الدولة تتحلى بسمات، قد يعبر عنها اصطلاح "الدولة الرخوة" (The Soft State)[35].. وكما يشير أحد الباحثين، فقد كان: "جنار ميردال (Gunnar Myrdal)، أول من استخدم هذا

---

(35) للتوسع في هذا الشأن، راجع:
Fred Haliday, "Globalization and a New Paradigm for International Relations," **op. cit.**, p. 634.

الاسم، في آواخر الستينات، للإشارة إلى استعداد معظم حكومات الدول النامية، للفساد، ولتجاهل حكم القانون، ولتغليب مصالح أفرادها الخاصة على المصلحة العامة"[36].

ولكن، هل تكون "الدولة"، بهذا الشكل، قد قدمت الإجابة على سؤال: "المصير"(؟!).. مصيرها، هي، في إطار "المناخ العالمي الجديد"(؟!).

---

(36) د. جلال أمين، "العولمة والدولة"، في: د. أسامة أمين الخولي [تحرير]، العرب والعولمة، **م. س. ذ.**، ص 126.

ثانيًا...

الإشكاليات.. في دور الـدولـــة

إذا كانت "التحولات العالمية" لم، ولن، تدع الدولة دون أن تمسها؛ إلا أنها، في الوقت نفسه، لم، ولن، تؤدي، في اعتقادنا، إلى انتهاء أو تلاشي الدولة، رغم تأثيرها الواضح على دورها وكيفية أدائها لهذا الدور.. فـ"العلاقة" في ما بين هذه التحولات، وما يتواكب معها من "مناخ عالمي جديد"، وبين الدولة، تندرج في إطار التفاعل بين التغير والاستمرارية.

فعلى جانب التغير.. يبدو واضحًا، أن "منظور" (paradigm)، التحولات العالمية الراهنة، يشير إلى نوع من التغير في "نظام الدولة"، بمبادئه وقواعده التقليدية، التي حكمت العلاقات الدولية لما يزيد عن ثلاثة قرون[37]، وهو "التغيير" الذي

---

(37) نعني: المبادئ والقواعد التي تبلورت (في: عام 1648)، عقب معاهدة وستفاليا (Treaty of Westphalia)، بعد الحروب الدينية الطاحنة (حرب المئة عام، ثم حرب الثلاثين عامًا).. وهي المعاهدة التي أرست قواعد التعامل والعلاقات بين الأقطار الأوروبية التي كانت تتكون منها الامبراطورية الرومانية.

انظر:

د. سعد الدين إبراهيم [وآخرون]، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1996)، ص 43.

سوف يرسي مبادئ وقواعد جديدة للدولة في ظل مثل هذا التغير وتلك التحولات.

باختصار، سوف تؤدي التحولات العالمية إلى إعادة "هيكلة الدولة" (Restructuring)، بمعنى: إنها سوف تؤدي إلى تغير أو تحول (Shift)، في طبيعة الدولة، وقوتها ودورها ووظائفها، بل و"مركزها" في النسق العالمي. ولعل النقطة المركزية، التي تتمحور حولها السمات العامة لـ"إعادة الهيكلة" هذه، هي تلك الخاصة بسقوط مفهوم "دولة الرفاهية" في "الشمال" و"الجنوب" على حد سواء، وذلك لصالح دولة "الفضلات" في الأول، والدولة "الرخوة" في الأخير.

وما كان ذلك ليتم، قطعًا، إلا بشكل تدريجي وعبر "خوصصة" (Privatization)، دولة الرفاهية، بدخول القطاع الخاص إلى "قطاعات/مجالات" كانت محجوزة، سابقًا، لحساب الدولة. ومن ثم، حدث ما نشهده راهنًا من دعم للقطاع الخاص، وأصحاب الملكية الخاصة عمومًا، على حساب الذين ما يزالون مرتبطين بالملكية العامة، وهو ما ساهم ـ بالتالي ـ في تقليص دور الدولة، عن طريق تقليل مسؤولياتها وموظفيها، وفتح قطاعات الدولة للقطاع الخاص، وبالتحديد تلك القطاعات المتعلقة بالخدمات الاجتماعية.

وفي ما يبدو، هكذا، فإن ربط أسعار السلع والخدمات الاجتماعية بظروف السوق المتغيرة، وتحويل الإيرادات التي كانت تُنفق على برامج هذه الخدمات، وتلك السلع، إلى القطاع الخاص، أدى إلى أن تحل قوى السوق محل عنصر "التحديد السياسي"[38].. أو لنقل: إن خوصصة دولة الرفاهية أدى إلى تلاشي الإمكانية المستقبلية لـ"السيطرة" (Domination) السياسية للدولة، هذا رغم كونها ما تزال تتمتع بإمكانية "الهيمنة" (Hegemony) السياسية.

هذا على جانب التغير: "تغير الدولة" في ظل التحولات العالمية الراهنة.

أما على جانب الاستمرارية، "استمرارية الدولة" في ظل هذه التحولات.. فيبدو واضحًا، أن هذه الاستمرارية، في ظل التغير الذي سوف يؤثر على طبيعة الدولة، وقوتها ودورها ووظائفها، وكذلك على عملية صنع القرار فيها، هي: رهن بمدى قدرتها ـ في

---

(38) انظر، كل من:
ـ أيمن إبراهيم الدسوقي، "أثر العولمة على دور الدولة"، في: نيفين مسعد [تحرير]، **رؤية الشباب العربي للعولمة** (القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، 2000)، ص ص 139 ـ 149.
ـ أحمد إبراهيم أمين، "مستقبل الدولة في الوطن العربي في ظل العولمة"، في: **المرجع نفسه**، ص ص 166 ـ 173.

الأساس ـ على الإمساك بزمام العلاقات الداخلية والخارجية لها. إذ أن النقطة الأساسية، بل المحورية، هنا، أن هذه التحولات، وما يتواكب معها من "مناخ عالمي جديد"، لا تحدد بذاتها واقع ومستقبل، أو: آفاق، أي بلد أو مجموعة من البلدان؛ بل، إن البنى الاجتماعية القائمة، و"القوى" المتحكمة فيها، هي التي تحدد ـ في الأخير ـ شكل الاستجابة لهذه التحولات، و"حدود توسعاتها"، أي: طابع التغيرات في الجوانب التي تتوسع نحوها.

وبكلمة.. فإن كافة ما نعاصره، في "اللحظة الراهنة"، لا يعني: نهاية، أو بداية نهاية، دور الدولة؛ بقدر ما يعني: فرض تعديل إضافي على تكيف أداء الدولة مع "المناخ العالمي الجديد". ولا حاجة بنا إلى التأكيد على أن التكيف المقصود، هنا، ليس استجابة سلبية فحسب، وإنما هو ـ بالضبط ـ أسلوب في التعاطي (الإيجابي) مع حقائق موضوعية، لا مجال لمجابهتها بـ"الجمل الإنشائية"، بل بـ"وعي الضرورة"، أي: بفهم حدود الخيارات المتاحة في ظل ظرف تاريخي محدد، والأخذ بأكثرها تعظيمًا للمصلحة الجماعية.

ولأننا نعتقد أن "المعرفة تسبق الفعل"، أو: لابد أن تسبقه، في كل الحالات؛ لذا، يصبح "الفهم"، المشار إليه، أهم الخطوات "المعرفية" في وضع اليد على "حدود الخيارات المتاحة".. ومن ثم، يصبح التساؤل: ما هي الإشكاليات التي تعبر ـ في جوهرها ـ

عن حدود هذه "الخيارات"(؟!).. يصبح تساؤلًا لازمًا، بل ضروريًا، في تحديد: أي من هذه "الخيارات"، هو أكثرها تعظيمًا لـ"المصلحة الجماعية"[39].

وهنا، في هذا المجال، يكفينا مقاربة ثلاث من أهم الإشكاليات، المتعددة، التي تطرح نفسها راهنًا: الخداع المعرفي، وثقافة الصورة، والهوية. بيد أننا نسارع، هنا، إلى التأكيد على أن: الدافع الرئيس وراء اختيارنا مقاربة هذه الإشكاليات، الثلاث، أنها تمثل نوع من التطبيق، العملي، على المسألة المثارة؛ نعني: مسألة الاهتزاز الحاصل في "حواجز الدولة". إذ، لما كان مثل هذا "الاهتزاز" لابد وأن يتواكب معه ـ منطقيًا ـ مجموعة من الإشكاليات، على الدولة ـ كـ"مجتمع" ـ أن تواجهها؛ لذا، فإن هذه الإشكاليات، الثلاث (الهوية، ثقافة الصورة، الخداع المعرفي)، منفردة ومجتمعة، في آن، تأتي على رأس قائمة الإشكاليات المطروحة التي تتواكب مع الاهتزاز الحاصل في ما يخص "الحواجز"، إياها (التمايز، الاتصال، الاختيار)، منفردة ومجتمعة، في آن.. أيضًا.

---

(39) بخصوص هذه النقطة، راجع كل من:
ـ طلال عتريسي، "الأمن القومي وسيادة الدولة في عصر العولمة"، في: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، **العولمة وأثرها في المجتمع والدولة** (الإمارات: المركز، 2002)، ص ص 43 ـ 55.
ـ نورمان فان شربنبرغ، **فرص العولمة.. الأقوياء سيزدادون قوة**، تعريب: د. حسين عمران (الرياض: مكتبة العبيكان، 2002)، ص 303 ـ 316.

(1) تزوير التاريخ.. وإشكالية "الخداع المعرفي"

ضمن أهم الإشكاليات التي نعاصرها، تأتي إشكالية "الخداع المعرفي" (الخداع "العقيدي المُوَجِه")، أو قل: تزوير التاريخ في عصر المعلومات؛ وهي الإشكالية التي يبدو أن على بلدان "الجنوب"، ومنها ـ بالطبع ـ البلدان العربية والأفريقية، أن تواجهها، عبر إدراك معطياتها وأبعادها (المجتمعية)؛ وذلك من منظور أنها هي المستهدفة من هذا "التزوير"، وذلك "الخداع".

ولأن لهذه الإشكالية تاريخًا، في تاريخنا، وفي تاريخ العالم، على حد سواء.. فلنعرج، سريعًا، على أكثر النماذج "قدمًا" في التاريخ، للتعرف على ملامحها وملامسة أبعادها[40].

قبل ربع قرن من الزمان، وبعد 3199 سنة من وفاة الفرعون المصري رمسيس الثاني، أرسلت الدولة جثته إلى باريس ليعالج الأخصائيون "بثورًا" كادت أن تشوه بشرته اليابسة؛ وأحيطت رحلته إلى مدينة الجمال والتجميل باهتمام العالم كله. ولعل هذا أسعد وأرضى روح رمسيس الثاني، الذي كان مفتونًا بفكرة الخلود، فأراد أن يخلد نفسه بأن يكتب هو التاريخ، ويكتبه على أكثر الأحجار مقاومة للزمن، وأن يشيد من تلك الأحجار تماثيل

---

(40) راجع:
حسين معلوم، "ثقافة الصورة"، **البحرين الثقافية** (المنامة: وزارة الإعلام، العدد 38، مارس 2004)، ص ص 73 ـ 76.

ومعابد أقامها على طول وعرض أرض مصر. لذا، فقد استطاع أن يعيش، فعلًا، في ذاكرة الأجيال المتعاقبة، بشرًا ثم مومياء ثم معابد وتماثيل وتاريخًا مكتوبًا، إلى أن يدرك "عصر الذرة"، فيذهب إلى معامل التجميل في باريس.

شيئان لم يفطن إليهما رمسيس الثاني: أن الخلود "حكم تاريخي" تملكه البشرية في ما يأتي من أجيال، وأن الأجيال التي فتنتها فكرة الخلود في ذاكرتها سوف تكتشف أنه لم يكتب التاريخ.. بل زيفه.

والواقع، أن هذا ما حدث فعلًا.. فقد اكتشف علماء التاريخ المصري القديم، أن الفرعون رمسيس الثاني قد زيف التاريخ، بقصد نسبة كل انتصار جليل إلى ذاته. وزيفه بأسلوبين:

أولهما، بأن سطر على جدران المعابد، معابده، تاريخ انتصارات لم يكن هو صاحبها، ونسبها إلى نفسه.. وثانيهما، بأن قوض أركان بعض ما شيده أسلافه من معابد، وانتقى منها أحجارها المسطورة بتاريخ النصر، والحكمة، وحشرها في بناء جدران معابده.

وهكذا، ترك لنا رمسيس الثاني مجموعة من التماثيل والمعابد، تحمل ـ في جزء منها ـ تاريخًا مغلوطًا، معظم مفرداته من خياله، ومما سطر أسلافه من تاريخ.

قطعًا، فإن رمسيس الثاني، كمثال استشهد به عصمت سيف الدولة في كتابه: "هل كان عبد الناصر ديكتاتوراً؟!"[41]، لا يمثل سوى أحد النماذج - وإن كان أكثرها قدمًا - في قضية "تزوير التاريخ ".. إذ أن هناك العديد من الأمثلة، على مستوى - ربما - أقل ضخامة، و - بالتالي - أقل فداحة.

فطه حسين، كشف عن حقيقة أن جزءًا كبيرًا من الشعر الجاهلي، قد صنعه (ولا نقول: نظمه) شعراء مسلمون، بعد عدة قرون من نهاية ما اصطلح على تسميته بـ"العصر الجاهلي"؛ والبابا، في روما، زور كتاب اعتماد من الإمبراطور قسطنطين، يفوضه بموجبه رعاية الكنيسة "الغربية" في روما؛ وقارة أمريكا، أو: "العالم الجديد" بأكمله، ذلك (العالم) الذي أخذ اسمه، ليس من سكانه الأصليين، ولكن من تاجر "مخلل"، فاشل، من أشبيلية، يدعى "أمريجو فسبوتشي" (Amerigo vespucci)، كان قد أوهم رسام خرائط (في: عام 1497) بأنه هو المكتشف الأصلي. وفي التاريخ الحديث، تواطأ "الغرب" كله على إغفال حقيقة انتشار الفقر في الولايات المتحدة، منذ أوائل القرن التاسع عشر وحتى إعلان "الحرب على الفقر"، في زمن الرئيس الأمريكي جونسون (في: عام 1965).

---

(41) د. عصمت سيف الدولة، **هل كان عبد الناصر ديكتاتورًا ؟!** (بيروت: دار المسيرة، 1977)، ص ص 7 - 8.

قضية "تزوير التاريخ"، إذًا، بمختلف دوافعها: من التزوير المتعمد بقصد المصلحة، إلى التبرير (الأيديولوجي)، أو التعصب والتزمت في الرأي.. (هذه القضية) نشاط إنساني، يكاد يكون "طبيعيًا" ويمارسه البشر منذ قديم الزمان. بل، ربما لا نغالي إذا قلنا: إن كثيرًا من القوميات والعقائد، قد قامت بتزوير تاريخ من سبقها من الأمم.. من منا لم يقرأ، أو حتى لم يسمع، بالاستنتاج الذي خلص إليه كمال صليبي، من خلال التحليل اللغوي للكتاب المقدس، من أن أحداث التاريخ العبري حدثت أصلًا في جبال العسير في غرب الجزيرة العربية، وأن اليهود أعادوا "نسخ" تاريخهم، وبدلًا من جبال العسير "ركزوا" الأحداث في فلسطين، التي تبعد ألفي كيلو متر إلى الشمال، بعد فاصل زمني يمتد عدة قرون.

في هذا السياق، يبدو أن تساؤلًا يطرح نفسه، بعد أن وصلنا الآن، مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، إلى "عصر المعلومات"، أو ـ حسب ما نرى ـ: إلى "عصر الثورة العلمية والتقنية"؛ ترى، أي الاحتمالات أقرب إلى الواقع: اكتشاف حقيقة التزوير بسهولة، أم العكس(؟!).

بداية، يمكن الزعم ـ دون ما مبالغة ـ بأن سقوط جدار برلين (في: عام 1989)، قد كشف، ضمن ما كشف، عن أكبر عملية

تزوير للتاريخ في زماننا.. فقد اتضح، بعد سقوط "الجدار الفاصل"، أن المعسكر الشرقي لم يكن اشتراكيًا بالمعنى المتعارف عليه لـ"الاشتراكية"(42)، وأن المعسكر الغربي لم يكن رأسماليًا بالمعنى الذي حاول دعاة "الرأسمالية" تصويرها، وأن المعركة "العقيدية المُوَجِهة" (الأيديولوجية) الكبرى ـ التي شغلتنا طيلة ثلاثة أرباع القرن العشرين، الماضي: بين الاشتراكية بعد نجاح الثورة البلشفية، وبين الرأسمالية بعد ميلاد "دولة الرعاية" (Walfare State) في الغرب ـ لم يكن لها علاقة بالواقع المعاش.

كيف يمكن أن تنطلي هذه الخدعة، أو: كيف يمكن أن يسيطر هذا الخداع، أو بالأحرى: كيف يتمكن هذا "التزوير" من مخيلة ملايين البشر طيلة هذه الفترة التاريخية(؟!).

تتضمن محاولة الإجابة على هذا التساؤل، كلًا من الاحتمالين اللذين انطوي عليهما..

فمن جهة، لم نستطع اكتشاف هذا التزوير خلال الفترة التي كنا فيها "نتزامن" مع اشتعال الحرب "العقيدية الموجهة" (الأيديولوجية)، الكبرى بين المعسكرين الشرقي والغربي. بل، إن الثورة العلمية والتقنية، التي تفجرت على أرض الواقع الدولي، منذ

---

(42) انظر:
حسين معلوم [مداخلة]، في ندوة: حول إشكالية الاشتراكية، **المستقبل العربي** (العدد 113، يوليو 1988)، ص ص 126 ـ 127.

بدايات عقد "السبعينات" من القرن العشرين الماضي، كانت قد ساهمت ـ من خلال شقها المعلوماتي، على الأقل[43] ـ في "ترسيخ" ذلك التزوير طيلة اشتعال هذه الحرب.

إلا أننا، من جهة أخرى، ما كنا لنستطيع اكتشاف التزوير إلا عن طريق "المعلومات" التي وردت إلينا عن الواقع المعاش في كل من المعسكرين، ولكن بعد انتهاء "الحرب" بانهيار أحد قطبيها.. أي: بعد أن أصبح هذا التاريخ، تاريخًا.

ولأن كافة الأمثلة التاريخية، الدالة على قضية "تزوير التاريخ"، تؤكد أن اكتشاف التزوير لم يكن ليتم إلا بعد أن تصبح "واقعة التزوير" في رحاب التاريخ؛ تصبح النتيجة الأقرب إلى المنطق، أن إمكانية اكتشاف التزوير، "تزوير التاريخ"، بسوء نية وبشكل متعمد، أصبحت أكثر صعوبة وتكاد تكون شبه مستحيلة،

---

(43) حول تأثيرات "الشق المعلوماتي" للثورة العلمية والتقنية، الراهنة، راجع:
D. Bell, “Notes On The Post – Industrial Society”, In: F. Tugwell [Ed], **Search For Alternatives: Public Policy and the Study of the Future** (Cambridge Massashusetts, 1973), PP. 261 – 265.
ـ جاك أتالي، **ملامح المستقبل.. أو: خطوط الأفق**، ترجمة: أحمد عبد الكريم (دمشق: دار طلاس، 1991)، ص ص 109 – 112.
ـ السيد ياسين، **الوعي التاريخي والثورة الكونية: حوار الحضارات في عالم متغير** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1995)، ص ص 132 – 137.

وعلى وجه الخصوص في ظل الثورة العلمية والتقنية، بما وفرته من وسائل وتقنيات مختلفة.

إذ، يصبح التزوير، تزوير التاريخ في عصر المعلومات، هو أقرب إلى ما يمكن تسميته بـ"الخداع المعرفي"؛ وهو حالة أكثر تعقيدًا من الحالات السابقات.. فعندما نطلق اسمًا أو صفة على شيء ما، فإن الاسم، وكما يشير أحد الباحثين[44]، لابد أن: "يكون قطعي الدلالة، أي: مجموعة من السمات المشتركة التي تميز الرأسمالية عن الاشتراكية، مثلًا؛ ولكن، إذا تغيرت مجموعة السمات التي تميز هذا الشيء، يصبح بلا مسمى، بلا مدلول، بلا معنى.. بل يصبح - في عصر المعلومات، وفي إطار تسلط البيروقراطية والآلية والميديا (الإعلام) - صورة، أو تصور (Image)، محدد، يتم الوصول إليه - في أحوال معينة - بناء على أسلوب المعلومات، ورغبة من قام بإرسالها أو بثها".

وفي ما يبدو، من ملامح نعايشها في الراهن، ليس "المستقبل" (ذلك الغائب من الزمن القادم بعد حين)، لتلك "العقيديات الموجهة" (الأيديولوجيات)، التي تتمفصل مصالح القوى الاجتماعية حولها، وإنما للمعلومات ذات التوليفات (Patchwork)، من الأفكار والصور التي تعكس مصالح محددة لقوى معينة.. هذه الصور،

(44) د. خلدون حسن النقيب، "السياسة تسلية، والثقافة واقعاً وهمياً"، **أبواب** (العدد 4، ربيع 1995)، ص 33.

منطقيًا، لن تكون أسماء قطعية الدلالة، ولكن يمكن فهم الواقع المعاش بوضوح على أساسها.

ألا نرى، الآن، أن جميع "الأشياء" تتداخل ببعضها: الأصولية بالحداثة، والعلم بالخيال العلمي، والسياسة بالتسلية (كما في مسلسلات التليفزيون، ودعاياته).. ناهيك عن التداخل الحاصل بين الرأسمالية والاشتراكية (الصين، كمثال، تنتهج ما تطلق، هي، عليه "اشتراكية السوق"؛ والولايات المتحدة الأمريكية، كمثال آخر، تحارب اليابان تجاريًا لتمسك الأخيرة بـ"قوانين السوق"). ليس معنى ذلك أننا من أنصار "نهاية الأيديولوجيا"، و"نهاية التاريخ".

لسنا، قطعًا، ضمن هؤلاء لسبب بسيط: فأطروحة فوكوياما جذابة بغير مقاييس المعرفة الصحيحة[45]. فهي، بسبب الخلفية النفسية القلقة، أو المتطلعة، التي ـ كان ـ يوجد عليها كل من تابع الفصول المثيرة لتفكك منظومة، كانت ـ إلى عهد قريب ـ مستقرة في وعي المفكرين والسياسيين و ـ حتى ـ رجال المخابرات. لقد

---

(45) راجع كل من:

ـ د. تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة، **م. س. ذ.**، ص ص 45 ـ 49.

ـ د. مسعود ضاهر، "صدام الحضارات كمقولة أيديولوجية لعصر العولمة"، في: فخري لبيب [تحرير]، صراع الحضارات.. أم حوار الثقافات؟!، **م. س. ذ.**، ص ص 345 ـ 356.

تفضلت الليبرالية، أو: الرأسمالية بالأحرى، فاستأنفت القول "العقيدي الموجه"، واضعة بذلك حدًا لزعم ـ هي نفسها طرف فيه ـ بـ"نهاية التاريخ"[46].

ليس ذلك الاستئناف ـ الذي نعني ـ سوى الوهم بـ"انتصار الرأسمالية"، و"هزيمة الاشتراكية"، في منافسة العقود السبعة الأخيرة. إذ، في هذا الوهم، تقبع أكثر الادعاءات ـ الفكرية ـ "زيفًا"..

في ما يعنيه، يعني ذلك: أنه حينما تحاول الدول "الغربية" المعاصرة، إقناع العالم بأن أنظمتها المطبقة في الاقتصاد والسياسة والاجتماع، تمثل تحقيقًا تاريخيًا للفكرة الليبرالية الأولى التي استلهمتها.. فإنما هي تخادع بذلك، وتستأنف إنتاج "الأيدولوجيا"، كـ"عقيدة موجهة"، عبر صورة زائفة، معتمدة في هذا على احتكارها وديكتاتورتها (= الصورة)، التي تتسم بها اللحظة الإعلامية الراهنة.

والواقع، إن هذا المثال ليس الوحيد، على الكيفية التي تقوم بها الدول "الغربية"، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، بهذه

---

(46) لمزيد من التفصيل، انظر:
هارالد موللر، **تعايش الثقافات.. مشروع مضاد لهانتينغتون**، ترجمة: د. إبراهيم أبو هشهش (طرابلس الغرب: دار الكتاب الجديد، 2004)، ص ص 66 - 68.

"المخادعة". يكفي أن نشير، هنا، إلى مثالين يفصل بينهما عقد كامل من السنوات، وقامت بهما "عائلة أمريكية" واحدة: "آل بوش".. فـ"بوش" (الأب)، كان يخادع عندما حاول أن يمرر إلى العالم "وهمًا" يقضي بأن دوافعه في خوض حرب الخليج "الثانية" (شتاء 1991)، إنما تتمثل في: إرساء نظام عالمي جديد، يعتمد أسس الشرعية الدولية.. أما "بوش" (الإبن)، فقد كان يخادع عندما حاول أن "يوهم" العالم بأن الحملة العسكرية الأمريكية، في وسط آسيا، تأتي في إطار محاربة الإرهاب، و/أو: أن حربه ضد العراق، واحتلاله، يأتي في إطار امتلاكه أسلحة للدمار الشامل.

في الحالتين، كان كل منهما يعمل على "تغطية" الأبعاد الاستراتيجية لـ"الحرب" التي تخوضها قواته العسكرية ـ من أجل المصالح الأمريكية، قطعًا ـ عبر محاولة "إيهام" الرأي العام العالمي بـ"مقولة" تختلف، كثيرًا، عن الدوافع الحقيقية لـ"الواقعة التاريخية" (لنا أن نلاحظ أننا نتحدث، هنا، عن "الدوافع"، وليس عن "الأسباب"، التي ساهمت، ولاشك، في توفير الفرصة التاريخية لإخراج تلك الدوافع إلى حيز التنفيذ).

إن ذلك، وإن كان يستحق أن يوصف، في التحليل الأخير، بأنه: "تزوير التاريخ"، أو قل: "الخداع المعرفي" في عصر المعلومات.. فإنه، في الوقت نفسه، يشير إلى، إن لم يكن يؤكد على، أن ثمة تغيرًا ما، نعايشه في الراهن، علينا إدراكه والوعي

به.. وذلك من منظور: أن التغيير الحاصل، والذي يتواكب مع هذا الخداع وذلك التزوير، لابد أن يزيد من درجة الاهتزاز في حواجز الدولة، كـ"مجتمع"، وخاصة في ما يتعلق بـ"حاجز الاختيار".

(2) كيفية إدراك العالم.. وإشكالية "الصورة"

إذا كانت إشكالية "الخداع المعرفي"، أو ـ حسب تعبيرنا ـ "الخداع العقيدي المُوَجِه"، تطرح نفسها بقوة، على جانب "الاختيار"، في ما يخص حواجز الدولة.. فإن ثمة إشكالية أخرى، تتوازى مع ذلك "الخداع"، بل وتساهم فيه؛ نعني: إشكالية "الصورة"، تلك التي تطرح نفسها على الجانب المتعلق بـ"الاتصال"؛ وتزيد، من ثم، من درجة الاهتزاز على هذا الجانب، إلى الدرجة التي لا يمكن صرف النظر عنها.

لقد تعودنا عبر عقود طويلة على "شكل العالم" وهو يتغير، عبر تغير موازين قواه التي تقوم على تقديرات للقوة على أسس مادية: أنظمة التسليح، عدد الجيوش، طاقة النيران، التدريب، القدرات السياسية.. بيد أننا، الآن، وفى ظل الظروف والملابسات جميعًا التي يمر بها "العالم" الذي نعاصره، على وشك الوقوف أمام "مقياس" مختلف لتغير العالم، خاصة بعد أن دخل العالم ـ

فعليًا ـ ثورة المرئيات؛ حتى ليمكننا القول: إن تاريخًا جديدًا يتشكل، تاريخًا يختلف جذريًا عن تاريخ عالمنا كله[47].

ولعل قولنا، هذا، يتأكد إذا لاحظنا سلطة الإعلام الهائلة ودوره المتنامي، بل الفاعل، في انهيار إمبراطوريات سياسية وفلسفية واعية؛ حيث تم توظيف قدرة المرئيات في تحريك الشعوب، وفي التأثير على رجال السياسة، وفي توظيفها كـ"أداة" في مصلحة بعضهم ضد البعض الآخر: كما حدث إبان حرب الخليج الثانية (شتاء 1991)، وكما حدث في أفغانستان (شتاء 2002)، وكما حدث، ويحدث، في العراق (منذ: 9 أبريل 2004)، كأمثلة ثلاثة، ضمن أمثلة عديدة أخرى (منها: ما حدث في تشيموشاورا، وإسقاط نظام تشاوشيسكو الرهيب، وفي إجهاض انقلاب ياناييف في الاتحاد السوفياتي السابق.. إلخ).

في هذه الأمثلة، كان البث المباشر، عبر الأقمار الصناعية والكابل المحوري (C.N.N)، يشكل الحدث السياسي، يحوله ويغير مساراته ضمن عوامل أخرى، داخلية ودولية؛ بل، كانت الصياغة الإعلامية للحدث هي الأكثر تأثيرًا وتحريكًا، وكانت "البلاغة" المرئية تمثل بشائر زمن من العالم الجديد، وبلاغته، بلا نزاع.

---

(47) حسين معلوم، "ثقافة الصورة"، م. س. ذ.، ص ص 76 ـ 80.

إلا أننا نسارع إلى التأكيد، هنا، على أن هذه "البلاغة" كانت قد احتاجت إلى ما يقارب ستة عقود من عمر القرن العشرين، لتصل إلى ذلك القدر المذهل، الذي نتمكن معه من القول: إننا على عتبة عالم جديد و- ربما - تاريخ جديد.

إذ، قبل هذه العقود الستة، كان جوزيف غوبلز، وزير الدعاية في ألمانيا (النازية)، يحرض المواطنين الألمان على فتح نوافذ المساكن حتى آخر مداها، ورفع أصوات المذياع حتى أقصى درجاته، لكي تستطيع الأفكار التي يبثها من الوصول إلى أذن كل ألماني واختراقها، سواء كان راغبًا في الاستماع، أم راغبًا عنه.

ولنا أن نتصور أن كثيرًا من الناس في ألمانيا، حينذاك، لم يكونوا يرون في ما يحرض عليه غوبلز إلا نوعًا من الإزعاج. لكن سيرغى تشاخوتين، الكاتب التقدمي الألماني، كان يرى غير ما يراه الكثيرون من مواطنيه، فذهب يتابع ما يذاع، يرصده ويجمعه ويدرسه، فكان أن أنشأ مما رصد وجمع ودرس كتابًا (نشر في العام 1939، خارج ألمانيا)، أعطاه عنوانًا ذا دلالة: "اغتصاب الجماهير"؛ فهو قد انتبه إلى أن غوبلز يصنع شيئاً غير مسبوق في تاريخ البشرية بهذا الجهاز العبقري الحديث النشأة: المذياع.

لم يكن غوبلز، يملك من وسائل، القهر الدعائي إلا المذياع (.. والصحف)، ومع ذلك نجح في أن يقنع ثمانين مليونًا من الألمان: أن ألمانيا فوق الجميع، وأن الجنس الآري أرقى أجناس الأرض، وأن أوروبا الشرقية هي المجال الحيوي لدولة "الرايخ الثالث" (الاسم الرسمي لألمانيا النازية)، وأن أدولف هتلر قائد ملهم لا يخطئ، وأن انتصار ألمانيا هو عين اليقين(48).

هذا المثال، مثال غوبلز، يدفعنا إلى التساؤل التالي: ترى، كم من الملايين من البشر كان يمكن لغوبلز أن يؤثر فيهم، لو تجاوزت إمكاناته حدود "الصورة المسموعة" إلى "الصورة المرئية"، تلك التي لابد من أن تأخذ موقعها في بؤرة الاهتمام، من حيث أهمية الدور الذي تلعبه، مركزيته وتناميه، خصوصاً منذ اختراع، ثم مع انتشار: "التلفزة"(؟!). إذ، رغم ما كتبه الكثيرون حول مسألة الصورة، وأهميتها، على مدى الخمسين عامًا الأخيرة، فـ"الآن" اختلف الوضع.

لم يختلف الوضع بالنسبة إلى الصورة، ولا إلى تأثيرها في الناس (الجماهير)؛ لكنه اختلف بالنسبة إلى ماجريات اللحظة الإعلامية، التي نعايشها في الواقع الراهن، وما تنطوي عليه من

---

(48) د. عصمت سيف الدولة، عن العروبة والإسلام، **م. س. ذ.**، ص ص 33 - 334.

ملامح ـ ترتسم في إطار تلك الماجريات ـ لآفاق متوقعة، أو يمكن توقعها[49].

بل لا نغالي إذا قلنا: إن هذه الآفاق، نفسها، التي تحملها التحولات التي تحدث بنا، ومن حولنا، هي أخطر ما في هذا الـ"زمن": زمن اللحظة الإعلامية، وماجريات واقعها المتمحور حول الصورة، خاصة بعد ما أصبحت هذه الأخيرة تمثل: ليس، فقط، المصدر الأقوى لتشكيل الوعي والذوق والوجدان، عبر إمكاناتها الفاعلة في إنتاج وصناعة القيم والرموز؛ ولكن، أيضًا، المادة الثقافية الأساس التي يجرى تسويقها على أوسع نطاق جماهيري، عبر ما جرى إحرازه من نجاحات هائلة على صعيد التوظيف التقني في مجال الإعلام، وآلياته[50].

بل، مع التغير الحاصل في الحدود التقليدية لـ"الجغرافية الإعلامية".. يكفي أن نتأمل كيف بات في الإمكان أن يفيض مجال

---

(49) انظر:
Giddens, A., Modernity and Self - Identity: Self and Society in the Late Modern Age (Standford, Ca.: Standford University Press, 1991), PP. 21 – 24.

(50) راجع، كل من:
ـ رونالد روبرستون، العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية، **م. س. ذ.**، ص ص 289 ـ 295.
- A. Giddens, Modernity and Self – Identity…, op. cit., PP. 25 – 28.

توزيع الصورة، على المستوى الأفقي (الاجتماعي)، عن حدود مجال إنتاجها؛ و: كيف أصبح التعبير المرئي، المتمحور حول الصورة، يلعب الدور نفسه، على المستوى الرأسي (الثقافي)، الذي لعبته ـ من قبل ـ الكلمة المكتوبة.

يكفي أن نتأمل، أيضًا، كيف تسنى لـ"الكتاب المرئي"، الذي يقوم على لغة الصورة ومفرداتها وبلاغتها وجمالياتها، أن يتجاوز "الكتاب المسموع"، الذي كان قد ساهم ـ قبل عقود ـ في الانتقال من الكتابة إلى الشفاهة. ومن ثم: كيف أن هذا "التجاوز": لا يشير، فقط، إلى عمليات التهميش التي تلحق بالكتابة، وبالمفهوم التقليدي للكتاب؛ بل يؤكد، في الوقت نفسه، أن الانتقال ـ هذه المرة ـ يتوجه إلى مرحلة "الكتابة بالصورة"، إذا جاز التعبير.

وهو تغير، ذو دلالة، تكتسب به "الثقافة المجتمعية"[51]، معنى مغايرًا لذلك الذي اتسمت به في ما في سلف من الأزمنة؛ إذ، عبر

---

(51) نفضل، هنا، استخدام تعبير "الثقافة المجتمعية"، كتعبير أكثر دلالة، في اعتقادنا، عن ذلك الذي كان عالم الاجتماع العراقي، علي الوردي، أول من استخدمه، وهو "الثقافة الاجتماعية".. من حيث إن "الثقافة المجتمعية" تتجسد في واقع الحياة، عبر تفاعل الأفراد والجماعات مع الطبيعة، ومع بقية الناس في المجتمع. ومن ثم، فهي ليست أفكارًا أو قيمًا مثالية مجردة، بل تنعكس في الواقع المعيشي الذي يصنعه الإنسان.
انظر:
حسين معلوم، " ثقافة المجتمع.. والثقافة في المجتمع: المعاني الملتبسة"، **الحياة** (لندن: 27 يونيو 2001)، ص 11.

الكتابة بالصورة، وعبر لغتها والثقافة التي تتضمنها، وكذا الناتجة عنها، وفي مناخ من التراجع الحاد للثقافة المكتوبة على صعيد الإنتاج والتداول (كعملية تتلازم مع تراجع معدلات "القراءة" على مستوى العالم).. (عبر هذا وذاك وما قبلهما) تتحول الصورة، أو بالأصح "ثقافة الصورة"، إلى نظام إنتاج وعي الإنسان بالعالم[52].

بعبارة أخرى، لعل أهم ما يمكن تلمسه في ماجريات اللحظة الإعلامية الراهنة، هو أن نظام توزيع الصورة ـ بوصفها المادة الثقافية المعاصرة ـ على أوسع نطاق عالمي، لا يمكن اعتباره مجرد تقنية لـ"التلقين" فحسب؛ بل هو يتجاوز ذلك، ليمثل كيفية جديدة لوعي العالم والتعبير عنه.. بمعنى أنه ليس مجرد وسيلة، بل هو "طريقة" معينة لإدراك العالم والوعي به، والتعبير عنه.

إن المثال البالغ الدلالة، على هذه "الطريقة"، بما تتضمنه من أبعاد: الإدراك والوعي والتعبير، هو: الكيفية التي تمت بها، ومن خلالها، تغطية "مصرع الأميرة ديانا".. إذ، ها هنا، تمكنت الصورة التلفزية من النجاح في تحويل هذه الشخصية، عبر "واقع تلفزي" تم إنتاجه بدقة وإحكام، إلى قديسة؛ في حين أنها ليست كذلك وفق معايير "الواقع الواقعي"، ووفق معايير مئات الآلاف

---

(52) راجع:
د. عبد الإله بلقزيز، "العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟"، في: د. أسامة أمين الخولي [تحرير]، العرب والعولمة، **م. س. ذ.**، ص 314 .

من الذين وضعوا ملايين الزهور على سور قصرها، والذين بكوها بـ"صدق".

في هذا المثال، وفي غيره (انهيار برجي مركز التجارة العالمي، في 11 سبتمبر 2001، مثال آخر ذو دلالة)، تتبدى بوضوح "الكيفية" المشار إليها؛ الكيفية التي صار بواسطتها "المشهد المعد" ـ كما ينبغي ـ ينسج "عقل" المشاهد وفق متطلبات ما يطلق عليه "مجتمع المشهد".

هنا، أضحت التلفزة بوابة المرور إلى العالم والأشياء، وربما إلى الذات، في الوقت نفسه؛ معتمدة في ذلك على الصورة: الصورة التلفزية التي تضع مختلف الحواس الإنسانية خلف العين.. وهنا، سقطت تاريخيًا مقولة "الصورة لا تكذب"؛ وبات من المؤكد أن الصورة التلفزية لا تقدم "الواقع الواقعي"، بل هي معنية ـ أساسًا ـ بصنع وتقديم "واقع تلفزي"، مشروط باعتبارات "عقيدية موجهة" (أيديولوجية)، وسياسية واقتصادية معينة.

وهنا، لنا أن نلاحظ: كيف أن شرائح واسعة من البشر أخذت تتعرف على ذلك "الواقع الواقعي"، من خلال هذا الواقع "التلفزي"؛ عبر عملية استغراق كاملة ومحكمة، تدفع المشاهد (المتلقي) إلى التماهي مع ما يقدمه هذا الواقع (التلفزي) من معارف وأحداث وشخصيات وقيم وأنماط حياة وسلوك.

يعني هذا، في ما يعنيه، أن الصورة تشكل اليوم "مقاربة مفهومية"، تتيح نمطًا مخالفًا في فهم المعارف والتقاطها وتذكرها؛ نمطًا مخالفًا ـ تمام المخالفة ـ في فهم هذه المعارف، ذاتها، والتقاطها وتذكرها، حينما يتضمنها نص مكتوب[53].. فأن يلبس "المعنى" كتابة، وأن يسكن دفتي كتاب يحمل اسماً بعينه، ليس هو عندما يظهر صورة على "شاشة" صغيرة[54]. والاختلاف، في هذه الحال، ليس اختلافًا بين الحبر والذبذبات (الصوتية) والموجات (الضوئية): إنه اختلاف بين ثقافتين، بل: بين رؤيتين للعالم، أو على الأصح: بين عالمين متباينين.

وفي ما يبدو، هكذا، فإن مثل هذا الاختلاف، أو قل: التحول في كيفية الفهم، يتأسس على التغير الحاصل في "حامل المعنى" وما يمكن أن يؤشر إليه من "دلالة"؛ ذلك أن حامل المعنى لابد أن

---

(53) انظر، كل من:

ـ أديب خضور،"العالم يعيش حقيقة عصر الفكرة، لا عصر الصورة"، **الحياة** (لندن: 12 سبتمبر 2000)، ص 10.

ـ عمر كوش، "العقل التلفزي"، **الحياة** (لندن: 21 فبراير 2000)، ص10.

(54) راجع كل من:

ـ يحيي اليحياوي، **في العولمة والتكنولوجيا والثقافة.. مدخل إلى تكنولوجيا المعرفة** (بيروت: دار الطليعة، 2002)، ص ص 46 ـ 52.

ـ فريدريك جيمسون، ماساو ميوشي، **ثقافات العولمة**، ترجمة: ليلى الجبالي، المشروع القومي للترجمة (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، العدد 688، 2004)، ص ص 68 ـ 71.

يؤثر في شكل الثقافة ومضمونها: قيمها ومعانيها. ولا نعتقد أننا، بهذا، نثير قضية "جديدة"؛ إذ أن قضية حامل المعنى وعلاقته بالدلالة، كـ"قضية فلسفية"، كانت قد أثيرت من قبل على أيدي نقادنا القدماء (الجاحظ، كمثال، يرى: أن النص يختلف معناه باختلاف "الحامل" الذي يكتب عليه. فـ: "النص لا يلقى الاستجابة نفسها إذا كان مكتوبًا على قطعة جلد، أو على دفاتر من الورق"؛ أو، بحسب تعبيره، أن هناك حوامل للنص: "أبقى على تعاور العارية وعلى تقليب الأيدي").

رغم ذلك، فإن "الجديد" الذي نود أن نثيره، هنا، هو: إننا الآن ـ بتأثير من التغير الحاصل في الحدود التقليدية لـ"الجغرافية الإعلامية"، وفي إطار الملامح والتداعيات الخاصة بـ"إشكالية الصورة" ـ.. (إننا الآن) بصدد إرساء عالم مغاير، وـ بالتالي ـ علاقة جديدة للإنسان بهذا العالم: ليس، فقط، لأن التحول إياه (في كيفية الفهم)، يتواكب مع التضاؤل الذي أخذت تعرفه أهمية المكان، ليغدو الزمان هو الأكثر أهمية، ولتطغى أهمية الوجود الآني في الأمكنة المتعددة، على أهمية الأبعاد المكانية؛ ولكن، أيضًا، لأن التحول، المشار إليه، لا يقتصر على قدرات الإنسان النفسية ووظائفه العقلية، وإنما يطال وجوده، الإنساني، ذاته.. ذلك أن الثقافة المرئية، لا تختلف عن الثقافة الشفاهية والثقافة المكتوبة

فـي أدوات التعبيـر وحسـب، وإنمـا تختلـف عنهمـا علـى مسـتوى الوجود ذاته[55].

فـ"الثقافة المرئية" تتمحور حول: أن الكتابة والشفاهة (الكلام) يتأسسان معًا على الوجود، من حيث هو مظهر.. وعبر هذه الثقافة: يتم إدراك الوجـود مبتعدًا عن ذاتـه، مفوضًـا بديلـه وصـورة عنـه.. وفي هذه الثقافة يتم استبدال العـالم بما يطلق عليـه الـ"تلي عـالم" (Tele - World)، أي: بمقتطف من الصـور التـي توجد "فوق" المحسوس، والتي تقدم نفسها على أنها هي المحسوس بلا منازع.

لا يعني هذا أننا ينبغي أن نعتبر هذه الصـور مجرد "ديكور" يُضاف لـ"الواقع الـواقعي". إننا لسنا أمـام ـ مجرد ـ مجموعة من الصور، وإنما أمام "علاقات مجتمعية تتوسطها الصور"، وبحسب تعبيـر أحـد البـاحثين العـرب[56]، فـنحن: "أمـام عـالم فيـه للخدعـة نصيب من الحقيقة والفعل والفعاليـة، بـل مـن الوجـود الفعلـي، عـالم يكون فيـه الشـيء بقدر مـا لا يكون".. وبالتـالي، يمكننـا القول: إن

---

(55) حسين معلوم، "إدراك العـالم عبر ثقافة الصـورة"، **الحيـاة** (لندن: 11 فبراير 1999)، ص 14.

(56) د. عبد السلام بنعبد العالي، "ثقافة الكتـاب وثقافـة الشاشـة"، **الحيـاة** (لندن: 26 نوفمبر 2000)، ص 18.

الصورة هي لُبْ "لا واقعية الواقع الواقعي"، ووراءها عمليات تحويل وإنتاج وصناعة، لعلها أهم صناعات العالم الذي نعاصره.

ألسنا ـ بالفعل ـ أمام ثقافة جديدة(؟!).. وـ بالأساس ـ أمام مفهوم جديد عن الثقافة، يستند إلى أنها: "استجابة لحظية متحولة ومتجددة للعالم ومتغيراته، وليست حفظًا وتدوينًا وترسيخًا"(؟!).

قولنا الأخير، هذا، يتبدى بوضوح إذا لاحظنا: أن "التليفزيون" قد أصبح المؤسسة التربوية الأكثر تأثيرًا ـ من الوجهة الوظيفية ـ من الأسرة والمدرسة..

ولنا أن نتصور، والحال هذه، الدور الذي يلعبه مقدم البرامج المرئية في الحياة العامة (السياسية والثقافية والاقتصادية.. إلخ)، وذلك بديلًا ـ أو تجاوزًا ـ عن أدوار المفكر والمثقف والسياسي (أليس من المدهش، أن نجد تنافسًا متصاعدًا بين "المثقفين" على تقديم برامج مرئية، أو بالأحرى: على "العمل" كمقدمي برامج(؟!).. هذا، دون صرف النظر عن لهاث "الجميع"، وسعيهم الدؤوب من أجل "الظهور" في قنوات التلفزة المختلفة).

هذا، وإن كان يؤكد من جديد على ما سبقت الإشارة إليه من اختلاف وضع "الصورة"، بالنسبة إلى ماجريات اللحظة الإعلامية التي نعايشها في الوقت الراهن، وما تنطوي عليه من ملامح ـ

ترتسم في إطار تلك الماجريات ـ لآفاق متوقعة، أو يمكن توقعها.. فإنه، في الوقت نفسه، يلمح إلى اختلاف وضع "الصورة" بالنسبة لعلاقتها بالنخب السياسية، وخصوصاً "الحاكمة" منها[57].

فمن قبل، كانت الصورة مصدر قوة مضافة إلى المصادر الأخرى، التي تعتمد عليها النخبة في إدارة مجتمعاتها، وفى خدمة مصالحها. كانت الصورة احتكار للنخبة الحاكمة، حيث لم تكن هناك صور أخرى تناقضها.. الآن، توجد صور متعددة، وليس صورة واحدة؛ إذ، يكفى أن نلاحظ كم تمثل شبكات التلفزة المختلفة، ومثالها الأشهر (C.N.N)، من أدوات مهمة في صوغ وتشكيل رؤى واتجاهات النخب السياسية، بل في تهيئة وتوجيه الرأي العام في مجتمعات عدة، لا سيما في بلدان "جنوب" العالم.

الملاحظة الجديرة بالانتباه والتأمل، في آن، أنه حينما تتعدد الصور، يفترض أن تنشط النخب السياسية، حاكمة وغير حاكمة، فتبدع وتجدد رؤاها وتتعدد. ولكن الحاصل في معظم دول، أو بالأحرى: بلدان الجنوب، أن صورة واحدة ظلت موضع احتكار التلفزة المنتجة محليًا، هذا رغم ما يحمله المنتج الوافد من تعددية في الصور؛ ومع ذلك استمر جمود الرؤى.. إذ أن ما يحدث هو،

---

(57) حسين معلوم، "ديكتاتورية الصورة: والأزمة الراهنة للنخب السياسية"، **الحياة** (لندن: 21 مارس 1998)، ص 11.

في واقع الأمر، خليط من الرؤية "الواقعة" وخداع النفس.. وفى هذا الإطار، إطار الخليط بين وقوع العجز وخداع النفس، يزداد وهن النخب السياسية وضعفها.

وإذا حاولنا استعارة تعبير "ديكتاتورية الصورة"(58)، يمكننا التأكيد على أن ضعف النخب السياسية، هذا، ووهنها ذاك، هو النتيجة المنطقية لاستسلام هذه النخب لديكتاتورية الصورة "الوافدة"، من دون أن تسمح بتعددية تناقش ديكتاتورية الصورة "المحلية" وتجدد فيها. ومن ثم، تكون النخب في حال توظيف نفسها، أو توظيف قطاع مهم من قطاعاتها، فى خدمة نخب سياسية خارجية، بعضها يمهد الأرضية المحلية لنشأة نخب بديلة.

صحيح أن النخب السياسية الحاكمة لا تخشى الصور الوافدة: ليس، فقط، لأنها لا تتنافس مع الصورة المحلية التي تحتكرها؛ وليس، وحسب، لأنها لا تطرح أفكارًا لنخب بديلة، ولن تتدخل بالتفصيل في مشكلات ونقائص سياساتها؛ ولكن، إضافة إلى هذا وذاك، لأنها لا تصل إلى القاعدة الأوسع من "الجماهير".

رغم ذلك، فإنه يبقى من الصحيح، أيضًا، أن الصور الوافدة، بما تقدمه من تطورات في مناطق أخرى من العالم، تطرح بدائل

---

(58) جميل مطر، "دائرة الأزمات الكونية"، **الجمهورية** (القاهرة: 14 مايو 1994).

أمام المشاهدين، وبخاصة فئة المسيسين منهم، قد لا تقوى النخب السياسية الحاكمة على "التقدم" بمثلها، بسبب ما أصابها من تكلس، من طول احتكارها إنتاج وتوزيع صورة واحدة متكررة الخطاب وغير فاعلة.. ويكفى أن نلاحظ مدى التأثير الناتج في هذه الحال، على الفئة المسيسة من المشاهدين، وهى (الفئة) المؤهلة دائمًا للتمرد والمطالبة بالتغيير.

ولنا أن نتصور، والحال هذه، كيف يمكن أن تتحول "ديكتاتورية الصورة"، من أحد العناصر المهمة التي تسهم في تشكيل وصوغ رؤى وأفكار النخب السياسية الحاكمة، إلى أحد العوامل الرئيسة التي سوف تساعد على تفاقم أزمة هذه النخب، وذلك في مدى زمني لن يكون طويلًا.. إنها الأزمة التي تتأسس على الفكرة الخاطئة المتولدة لدى النخب الحاكمة، بأنها تستطيع الاستمرار في السياسات إياها: سواء بمنع تجدد النخب السياسية إلا من خلالها ومن خلال أدواتها (كالعائلة والصداقة والمنفعة الشخصية)، أو بمنع القطاعات المنافسة في النخبة السياسية (النخب البديلة)، من طرح أفكارها ورؤاها.

ولنا أن نتصور، أيضًا، أن تحول "ديكتاتورية الصورة"، من عنصر تشكيل إلى عامل أزمة، سوف يعتمد، في ما يعتمد عليه، على عجز النخب السياسية الحاكمة، وغير الحاكمة، عن تحقيق ما

يُعْرَف بـ"شرعية الإنجاز"، وذلك بعد أن تآكلت مصادر الشرعية التي اعتمدت عليها هذه النخب، وبخاصة في مرحلة ما بعد الاستقلال: سواء كانت مصادر تقليدية، أو "عقيدية موجهة" (أيديولوجية)، أو "شخصانية" (كاريزمية)، في ما يتعلق بالنخب الحاكمة؛ أو: كانت مصادر تمثيل "الجماهير"، ومشاريع النهوض البديلة، وغيرها، في ما تستند إليه النخب السياسية غير الحاكمة[59].

ولعل مثل هذا "التآكل" في مصادر شرعية النخب الحاكمة، بالأخص، يزداد وضوحًا مع ظهور صور وافدة جديدة، تختلف عن الصور الوافدة التقليدية: في أنها تطرح فكرًا يتناسب مع فكر ومعتقدات النخب السياسية البديلة؛ وتختلف، أيضًا، في أنها تجند خبراء وفنيين من داخل النخب الحاكمة، لصياغة الصورة المناسبة بالأسلوب المناسب، وفي التوقيت المناسب، بحيث تكون الصورة المنتجة في الخارج أقرب ما تكون إلى الصورة المنتجة محليًا، ولكنها، في الوقت نفسه، تتميز عنها في النواحي التي تسعى الصورة الوافدة إلى بثها ونشرها، وأهمها نوعية الخطاب.

ولنا أن نتصور، أخيرًا، أن هذه المرحلة تحديدًا، مرحلة الانتقال من عوالم إلى عوالم جديدة، تحتاج إلى جيل من

---

(59) حسين معلوم، "الحركة التقدمية العربية: إعادة بناء المستقبل"، م. س. ذ.، ص ص 399 – 409.

السياسيين، يتمتع بقدرة هائلة على التعامل الفاعل مع "ديكتاتورية الصورة" الراهنة، وقيام نخبة متنافسة التكوين، وتوليد رؤية عن الواقع الراهن، والواقع الممتد في المستقبل، أي الواقع الذي تحتويه دائرة من الأزمات: أزمة التحولات السياسية الدولية، وأزمة التحولات الاقتصادية الدولية، وأزمة الثقافة المعاصرة، وأزمة النخب السياسية.. هذه، في اعتقادنا، هي السبيل إلى الخروج من الأزمة التي تتعرض لها البلدان العربية والأفريقية، ضمن الإطار العام لأزمة بلدان "الجنوب".

ترى هل يمكن تحقيق ذلك "الإنجاز"(؟!).

إن خطوة البدء في مشوار الألف ميل، هذا، هي تلك التي تتمحور حول التفاعل الإيجابي مع ديكتاتورية الصورة وتداعياتها "المجتمعية" (نؤكد مرة أخرى، على أننا: نستخدم هذا المصطلح، للدلالة على مختلف التداعيات الخاصة بجوانب تركيبة المجتمع في شمولها، لا على الجانب "الاجتماعي" منها وحده).. ولعل أهم تلك التداعيات هي تلك الخاصة بـ"إشكالية الهوية".

(3) الرصيد المعرفي المشترك.. وإشكالية "الهوية"

مثلما تطرح إشكالية "الصورة" نفسها، وبقوة، على جانب "الاتصال"، وذلك في حال من التوازي مع "الخداع العقيدي

الموجـه" (الخـداع المعرفـي) كإشـكالية مثـارة علـى جانـب "الاختيار".. تـأتي إشكالية "الهويـة"، التـي تستند ـ بالأسـاس ـ إلـى الاهتزاز الحاصل في حواجز الدولـة، كـ"مجتمع"، فـي مـا يخص جانب "التمايز"؛ لتكتمل بهذا العلاقة الدائرية في ما بين الإشكاليات الثلاث، والتي تتواكب مع الاهتزاز المشـار إليـه؛ ولتتأكد، من ثـم، أن هذه الإشكاليات ليست معزولة عن بعضها البعض، بل يجمعها ـ مثلهـا فـي ذلك مثل الحـواجز، إياهـا ـ وحـدة تفاعليـة تنبنـي علـى ثلاثية: الحركة، والتغير، والتأثر والتأثير.

والواقع، أن إشكالية الهوية لـم تكن لتطـرح نفسـها بهذا الشكل الحاد، إلا مع العصـور الحديثـة.. إذ، علـى إمتداد قرون عدة، أي: منذ أن وضـع أرسطو صـيغته الشـهيرة لمبدأ الهويـة "أ = أ"، قبل ثلاثة وعشرين قرنًا من الزمان، بدا وكأن هذه الصـيغة "المنطقيـة" تستوعب كافة أبعاد الهوية. ولكن، منذ ابتداء "العصـور الحديثـة"، ظهـر بوضـوح أن هـذه الإشـكالية ليسـت بمثـل هـذه البسـاطة[60].. فـ"الهوية" لم تعد ـ كما كانت فـي صـيغتها "الأسـطورية" المألوفة ـ مرادفة للـ"ما هو هو" (مبدأ الهوية)، انطلاقًا من مفهوم "التماثل"

(60) حسين معلوم، "على أعتاب القرن الحادي والعشرين.. إشكالية الهويـة"، **الشاهد** (بيـروت: شـركة الشـاهد للنشـر، العـدد 238، يونيـو 2005)، ص ص 66 - 69.

(Identity)؛ إذ تتميز الهوية، في هذا الإطار، بوحدة عناصرها، واستمرارية هذه العناصر بالخصائص المميزة لها؛ وهي تنغلق على علاماتها الفارقة التي تُسِم تلك الخصائص.

ولعل ما يُثير التأمل، بهذا الشأن، أن مثل هذا الإطار المفهومي قد ظل بدهية (Axiom)، زمنًا طويلًا، حتى في حقل "الثقافة: العربية - الإسلامية".. ففي كتابه: "تلخيص ما بعد الطبيعة"، يقول ابن رشد: "إن الهوية تقال بالترادف للمعنى الذي يطلق على اسم الموجود، وهي مشتقة من الـ"هو" كما تشتق الإنسانية من الإنسان"[61]، وهو بهذا يعود بنا إلى مفهوم الهوية (أو: الذاتية) في منطق أرسطو باعتبارها: "تماثل الشيء مع ذاته".. أما الجرجاني، في كتابه: "التعريفات"، فيقول: "إن الهوية هي الأمر المتعلق من حيث امتيازه عن الأغيار"[62].. (الامتياز، هنا، بمعنى الخصوصية والاختلاف، لا بمعنى التفاضل)؛ وفي

---

(61) ورد في:
محمود أمين العالم، **الفكر العربي بين الخصوصية والكونية** (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1996)، ص 15.

(62) لعل هذا يقترب مما يقوله ابن خلدون، في: "المقدمة"، من أن: "لكل شيء طبيعة تخصه"، وهو ما يعني: "إن انتفاء خصوصية الشيء هو انتفاء لوجوده ونفيه".
انظر:
محمود أمين العالم، الفكر العربي..، **المرجع السابق**، ص 15.

موضع آخر، نجده يقول عنها: "إنها الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة في الغيب المطلق"[(63)].

ورغم استمرار هذا الإطار المفهومي، بكل تفاؤليته المفرطة، ومن الداخل، حتى الآن هنا وهناك، إلا أن التعريف الناتج عنه لن يلبث أن يتزعزع إذا نحن حاولنا مقاربة إشكالية الهوية، سواء: على الجانب الخاص بكونها حقلًا متعدد الأبعاد؛ أو: على الجانب المتعلق بتداعيات الثورة العلمية والتقنية الراهنة على هذه الأبعاد.

على الجانب الأول، ذلك الذي يختص بـ"الأبعاد" المتعددة لحقل الهوية، ومسألتها، يمكن مقاربة إشكالية الهوية عبر جهات ثلاث رئيسة:

من جهة، إذا كان "خطاب" الهوية ـ نظريًا ـ يحيلنا دومًا إلى الحياة الداخلية للإنسان، عبر ما نلمسه من أحاسيس وانفعالات وعواطف وأفكار وأحكام وأراء.. فإن ما يطغى على "حديث" الهوية ـ عمليًا ـ هو الإحالة الدائمة، وربما الاستثنائية، إلى العالم الخارجي؛ إذ يغدو الحدث الخارجي هو المرجع الأساس في سياق حديث الهوية.

---

(63) ورد في:

إبراهيم محمود، "العولمة: هل هي انفجار الهوية؟"، **الفكر العربي** (العدد 93، صيف 1998)، ص 164.

ومن ثم، يبدو ـ ضروريًا ـ التفريق، في كل حديث عن الهوية، بين المعطيات الخارجية والمعطيات الداخلية الخاصة بالذات المتحدثة عن هويتها. ولعل ذلك يؤشر إلى مستويين للهوية، يمكن التمييز بينهما: مستوى الوعي بـ"الأنا"، المرتبط بالصورة التي يكونها الإنسان عن نفسه برسم الآخرين؛ ومستوى الوعي بـ"الذات"، حيث تمتلك الذات تفاصيل ذاتها من الداخل باعتبارها وحدة عينية متحركة[64].

بيد أننا نسارع، هنا، إلى التأكيد على أن هذين المستويين ليسا في حال من الاختصاص بـ"الإنسان ـ الفرد"، فقط؛ بل يمتدان ليشملا "الإنسان ـ الجماعة"، أيضًا، سواء كانت هذه الجماعة: جماعة واحدة (قبيلة، طائفة، جماعة مدنية كالحزب والنقابة،.. إلخ)، أو: مجموعة من الجماعات تتضمنها دولة واحدة، و/أو أمة واحدة. إذ، ها هنا، تتبدى بوضوح الأبعاد المتعددة التي يحتوي عليها حقل الهوية، بمستوييه: "الوعي بالأنا"، و"الوعي بالذات".

فـ"الفرد"، هو عبارة عن هوية متميزة ومستقلة داخل الجماعة الواحدة. وهو، بهذا، عبارة عن "ذات" تمتلك تفاصيل ذاتها من

---

(64) قارن بـ:
محمد نور الدين أفاية، "في الهوية والاختلاف.. معان وحدود"، **الوحدة** (الرباط: المجلس القومي للثقافة العربية، العدد 5، فبراير 1985)، ص ص 38 - 40.

الداخل، باعتبارها وحدة عينية متحركة؛ وفي الوقت نفسه، عبارة عن "أنا" لها "آخر" داخل الجماعة نفسها: "أنا" تضع نفسها في مركز الدائرة، عندما تكون في مواجهة مع هذا النوع من "الآخر".

وما يقال عن الأفراد داخل الجماعة الواحدة، يقال عن الجماعات داخل الأمة الواحدة؛ فلكل منها "ذاتًا" تميزها، ولكل منها "أنا" خاصة بها، و"آخر" تتعرف عبره، ومن خلاله، على نفسها بوصفها ليست إياه.. والشيء نفسه، يقال عن الأمة الواحدة إزاء الأمم الأخرى(65).

من جهة أخرى، إذا كان "حقل الهوية" ـ منطقيًا ـ متعدد الأبعاد، ذو طبيعة "جدلية"، يضم متناقضات واختلافات تتحرك داخل عملية صيرورة.. فإن "بنية الهوية" ـ واقعيًا ـ أحادية، ولا تتشكل من مقوم واحد فحسب هو: المقوم الديني وحده، أو: المقوم اللغوي وحده، أو: المقوم المصلحي وحده، أو: مقوم الخبرة والممارسة التاريخية التراثية وحدها؛ وإنما الهوية، كـ "بنية"، هي

(65) للمزيد من التفصيل، يمكن الرجوع إلى كل من:
ـ د. محمد عابد الجابري، **مسألة الهوية.. العروبة والإسلام والغرب**، سلسلة الثقافة القومية (رقم 27، 1997)، ص ص 89 - 102.
ـ د. عصمت سيف الدولة، الشباب العربي والهوية.. مشكلة الانتماء، **م. س. ذ.**، ص 25 وما بعدها.
ـ شريف يونس، **سؤال الهوية.. الهوية وسلطة المثقف في عصر ما بعد الحداثة** (القاهرة: دار ميريت، 1999)، ص ص 288 - 300.

"كلٌ" مركب من تداخل هذه المقومات وغيرها، وتفاعلها، جميعًا. ولعل ذلك يؤشر إلى أن بروز واحد، أو أكثر، من هذه المقومات في هذه المرحلة، أوتلك، من مراحل التاريخ، على المقومات (والعناصر) الأخرى، يكمن في طبيعة الظروف الموضوعية السائدة، أو الطارئة، آنذاك[66].

هذا على الجانب الأول، أي: ذلك الجانب الذي يختص بـ"الأبعاد" المتعددة لحقل الهوية.

أما على الجانب الآخر، أي: ذلك الجانب المتعلق بتداعيات الثورة العلمية والتقنية الراهنة على تلك الأبعاد.. فإن إشكالية الهوية تتبدى، ها هنا، بوضوح، إذا نحن طرحنا التساؤل التالي: كيف تظل "أ" هي "أ"، أي: كيف نظل نحن نحن، في عالم متغير(؟!).. وكيف نثبت على هويتنا في عالم لا "ثابت" فيه سوى التغير(؟!).. ثم، إن إمعان النظر في المعادلة "أ = أ"، أو بالأحرى "نحن = نحن"، يؤكد أنها لا تتمثل بطرفيها وحدهما؛ فهناك، إضافة إلى "نحن" المكررة، علامة المساواة (=).. وهو ما يعني: أن الذات لا تساوي ذاتها إلا عبر العالم والعصر والآخر، وأن نحن لا نستطيع أن نكون نحن إلا من خلال "مرآة".

---

(66) انظر:

د. يسري مصطفى، "الهوية.. نظرة إلى الداخل"، في: فخري لبيب [تحرير]، صراع الحضارات.. أم حوار الثقافات؟!، **م. س. ذ.**، ص 414 وما بعدها.

والحال، أن "الآخر" في عالمنا المعاصر هو الذي يحتل مساحة المرآة كاملة؛ والحال، أيضًا، أن الطريق من الذات إلي الآخر ليس مستقيمًا، فعصرنا هذا تحكمه جدلية التطور والتأخر، أو قل: جدلية التقدم والتخلف. بل، إن ما يسمى اليوم بـ"إشكالية الهوية"، في غير مكان من العالم الذي نعاصره، هو وليد مباشر لتداعيات هذه الجدلية، أو بالأصح: لموقع الذات والآخر فيها.

بل، لا نجاوز الحقيقة إذا قلنا: إن الهوية، من حيث كونها علاقة تجمع بين جنباتها "الذات" و"الآخر" ـ إذ، لا تتحدد ذات بذاتها، بقدر ما تتحدد عبر علاقاتها بالآخر ـ تأتي (الهوية) لتشكل الحالة الأكثر قابلية لـ"التغير المفهومي" من الداخل.. أيضًا، لا نغالي إذا قلنا: إن الثورة العلمية والتقنية، تنامي سلطاتها وفاعلية آلياتها، وما يتوالد عنها من ثورة في أكثر من مجال، وعلي أكثر من مستو.. قد ساهمت في زحزحة لجملة المفاهيم التي كانت تكون الهوية حديثًا وراهنًا[67].

---

(67) راجع كل من:
ـ د. محمد جابر الأنصاري، **انتحار المثقفين العرب.. وقضايا راهنة في الثقافة العربية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1998)، ص ص 227 وما بعدها.
ـ إبراهيم محمود، "العولمة.. هل هي انفجار الهوية؟"، **م. س. ذ.**، ص ص 165 وما بعدها.

فعندما نتمعن في بنية المتغيرات، وعلي صعيد عالمي، وكيف تغير العالم من حولنا وفينا، وتغيرنا ـ أيًا تكن "نسبة" هذا التغير ـ بالمقابل، نُدْرِك، حينئذ (والإدراك، هو: إعطاء الأشياء والظواهر معان محددة)، نوعية التحولات الهائلة التي ترتبت على انتشار المفاعيل الثقافية لـ"الثورة" إياها، والنتائج التي ولدت داميكها التقانية؛ بل، ندرك ـ ولا ندري كيف يمكن التشديد على أهمية هذه النقطة ـ "ما نحن عليه من تغير".

في هذا السياق، يبدو أن الإنسان الذي دخل عصر "العولمة" (Globalization)، عصر "التحولات العالمية" الكبرى، أو: أدخل به إلي هذا العصر، إنسان مختلف عن سلفه، ذاك الذي كان يتمتع بـ"يقينية" لم تكن تخلو من قوة ذاتية تحميه في تمايز كينونته. ومن ثم، علينا أن نعي (والوعي، هو: كيفية التعامل مع معاني الأشياء والظواهر)، الطابع المركب للتكوين الخاص بكل من الذات والآخر، كطرفي علاقة، من جهة؛ وسمة التنوع التي تحكم هذه العلاقة بناءً علي تعدد المستويات الذي تعرفه، من جهة أخرى. فليست الذات أو الآخر معطى بسيطًا، بل إن كلًا منهما مجموعة من عناصر متداخلة ومندمجة في الوحدة الكلية التي تعينه، وهي العناصر التي تكون عرضة لتحولات، وتبدلات، تغير أوضاعها، ومعها البنية الكلية التي تنتظم فيها وتعطيها خصوصية كيانها.

وهكذا، فإن أمر الحديث عن الزمن الذي تغير، وهو حديث شائع علي الساحة الإعلامية إلي حدود الإفراط، لا يقوم علي ـ مجرد ـ الإشارة إلى التغير الحاصل "في" هذا الزمن (الراهن)، ولكن في كيفية "تأويل" هذا التغير، وفي استخلاص نتائج صحيحة منه.. وبالتالي، فإن الحديث عن "الهوية في زمن المعلومات المتغير"، ليس حديثًا عن كل منهما، بقدر ما هو حديث عن العلاقة بينهما، وعن التأثير الذي يمكن أن يحدثه التغير الحاصل في المعرفة المتجددة على الهوية، من حيث كونها: "مناط الانتماء إلى خصوصية حضارية معينة".

في هذا الإطار، إطار تأثير المعرفي علي الهوية في الزمن "الحاضر"، يمكن الإشارة إلي ملاحظات ثلاث أساسية[68].

الملاحظة الأولي: إن الحديث عن "الثورة المعلوماتية"، الشائع الآن، لا معني له إن لم يمكن مرتبطًا بمشروع تحديثي اجتماعي جديد.. ذلك أن حديث "الثورة"، مهما كان الحقل الذي يدور فيه، هو حديث عن بديل مجتمعي مغاير للواقع المجتمعي السائد. ودون معرفة هذا البديل الجديد، المُغاير، تتحول التقنية إلي أدوات

---

(68) راجع:
حسين معلوم، "الرصيد المعرفي المشترك.. وإشكالية الهوية في مجال تغير الزمن"، **الحياة** (29 ديسمبر 1998).

استهلاك بسيطة تغير من ظواهر المجتمع في اتجاه القيم التي تحملها هذه التقنية، و/أو التي تبتغيها القوى المتحكمة في أدواتها.

والواقع، أن "الثورات" لا تحدث عن طريق الأدوات الصغيرة، المستخدمة، بل بتحول في ميزان القوى؛ فالقوى الأكثر "استغلالًا" لثورة المعلومات، تُجْرِي تحولًا كهذا في ميزان القوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية. لذلك، فإن تأكيد "ثورة المعلومات في عالم متغير"، من دون ربطها بالمستويات المجتمعية الأخرى، هو الذي يؤدي إلي "أفول السيادة ".. حيث يقوم الطرف الضعيف (أو: المهزوم) باستقبال سلبي للمعلومات، ولا يساهم في إنتاجها، بل باستهلاك تابع للثقافة "الأقوى"، من دون أن يستطيع أن ينجز إنتاجًا ثقافيًا فاعلًا خاصًا به؛ وما "الستالايت" إلا إحدى صور الاستقبال السلبي علي المستوي "الإعلامي ـ الثقافي".

الملاحظة الثانية: إن مفهوم ميزان القوى، وإن كان تعبيرًا سياسيًا، فهو ينطبق على مجالات الاقتصاد والمعرفة والثقافة. فالأضعف سياسيًا، أضعف، في الوقت نفسه، اقتصادًا ومعرفة وثقافة. ومن ثم، فإن الحديث عن "الثورة المعلوماتية"، يتطلب التحديد (أو: إعادة التحديد)، الدقيق، لأشياء ومفاهيم ومصطلحات كثيرة، بدلًا من الرطانة اللفظية التي تستشري في أجزاء لا بأس بها من خطابنا العربي والأفريقي.

لنأخذ، مثلًا، ما يؤشر إليه الحديث عن الهوية، على أنها: نوعًا من "الشرف الثقافي أو الحضاري"، فهي الركيزة بالمعنى الثقافي، وهي الحمى بالمعنى السياسي، وهي الذات عندما تحيل إلى ذاتها، وهي نقيض "الآخر" تسمو عليه (أو يسمو عليها). إنها، باختصار، في إطار مثل هذا الوصف، "اللا واقع"؛ فقط: هي الجوهر والتعالي والرمز، أي: إنها ما ليس "نحن" في الواقع.

ولعل هذا يأتي في مقدمة الأسباب التي دفعت دعاة الهوية، إلى خوض حروب داخلية، من أجل مطابقة الواقع بالرمز. ومع ذلك، ولو سلمنا بأن الرمزي، حتى وإن تعالى على الواقع، إلا أنه ـ في حقيقته ـ أحد منتجات هذا الواقع؛ وبالتالي، فإن عملية "إنتاج" الهوية ليست بمنأى عن الأثر التاريخي والاجتماعي، تعبر عنه وتعكس تناقضاته، تتأثر به وتؤثر فيه أيضًا.

الملاحظة الثالثة: إذا كانت الهوية، واقعيًا، تتأثر بـ"الواقع" وتؤثر فيه، وكانت، في الوقت نفسه، لا تتعين بالثقافي (بمعنى: الإبداع المكتوب)، فإنه يمكن النظر إلى مسألة الهوية من زاوية المعلومات اليومية، باعتبارها: "الرصيد المعرفي المشترك" بين أفراد مجموعة بشرية، سواء كانت هذه الهوية: سياسية أو دينية أو علمية.

وكـي لا تفقـد هـذه النظـرة معناهـا وسـط آلاف المعلومـات اليومية، يجب أن يضاف إلى صفة "الرصيد المعرفي المشترك"، صفة أخرى ضرورية هي: "التأثير على الفكر والسلوك"، بمعنى: أن هناك فارقًا بين أن يعرف الإنسان المسلم، كمثال، معلومات عن الإسلام تؤثر في تفكيره وسلوكه اليومي، وبين أن يعرف القدر نفسه من المعلومات عن الديانة البوذية، ولا تؤثر فيه تفكيرًا أو سلوكًا.

وفي ما يبدو، هكذا، وانطلاقًا من الملاحظات الثلاث السابقة، يمكن التوصل إلى استنتاج رئيس، خاص بالمسألة التي نقاربها، مؤداه: إن التراجع الحاصل في السيادة الثقافية والإعلامية للدولة، عبر "الستالايت" و"الفاكس" و"الإنترنت"، وغيرها، يسمح للفرد بـ"الانفتاح" على مجالات إعلامية ـ ثقافية ـ متعددة، من دون أن يكون خاضعًا لمشيئة الدولة وسياساتها الإعلامية والثقافية.

ولعل هذا "الانفتاح "، وما يقابله من "تسرب معلوماتي" مقصود ـ علي الأقل في جزء مهم منه ـ إلى الفرد، لابد أن يؤثر على هذا الأخير، إلى الدرجة التي يمكن معها (نقول: يمكن معها) أن يرتبط بـ"رصيد معرفي مشترك" مع هوية أخرى؛ رصيد "قد" يؤثر في تفكيره وسلوكه، ربما، أكثر من المتعلق بهويته الأصلية. هنا، تبدو الإشكالية واضحة.. إنها إشكالية الهوية، التي تثور عندما

يتم التأثير "السلبي" على "الرصيد المعرفي" الممثل لها، بل تصبح أكثر حدة عندما يتناقض "الرصيد المعرفي المشترك" لأعضائها، إلى الدرجة التي يتحول معها السلوك الإنساني البسيط إلى مشكلة تثير انقسامًا معلوماتيًا حادًا (مشاهدة التليفزيون، مثلاً، حلال أم حرام؟!، إعلام أم غسيل مخ؟!).

في هذا السياق، وفي إطار كيفية التعامل "المبدئي" مع هذه الإشكالية، يمكن أن نشير، هنا، إلى أنه: إذا كان لا "وجود" لهوية إلا بمواجهتها بهوية أخرى، مختلفة عنها في التاريخ والأهداف؛ وإذا كان لا "فاعلية" لهوية من دون وعي التهديد النازل عليها، والأسباب التي تمليه وتحض عليه، والتعرف على الوسائل التي ترد التهديد وتردعه؛ فإن وعي الهوية، يتضمن، بالضرورة، ارتقاء في الوعي والمعرفة، أي: ارتقاء في "الرصيد المعرفي المشترك" لأعضائها، لا من حيث الكيف وحسب، ولكن من حيث الكم أيضًا (كم المشاركة في هذا الرصيد المعرفي).

يعني هذا، من جهة، أن الهوية "الثقافية الوطنية"، هي هوية مستقبلية (الرصيد المعرفي المتجدد)، تتطلع إلي المستقبل أكثر مما تنظر إلي الماضي. فالمستقبل، الذي يتميز عالمنا المعاصر بالانشداد إليه، هو الحياة، أو: هو مشروع ينبض بالحياة، في حين

أن تقديس الماضي عزوف عن الحياة، حتى لو كان هذا العزوف مليئًا بالصدق والأمانة.

كما يعني، من جهة أخرى، أن الامتثال إلى السوق "الثقافية ـ الإعلامية"، المسيطرة عالميًا، والمحكومة بميزان القوى السياسي الراهن، قد ساعد على تعميم وانتشار جملة من الأطروحات النظرية، تجلت في معايير متعددة، مثل: القرية العالمية، نهاية التاريخ، ما بعد الحداثة، الثقافة العالمية.

إنها.. التعابير التي مثلما تشير إلى احتكار للطرف المسيطر سياسيًا، أو: للولايات المتحدة خاصة، والبلدان الصناعية المتقدمة عمومًا، فهي تسهم (مع أساليب أخرى، مثل: نشر طرق معينة في اللباس والطعام والشراب والأغذية.. واللغة)؛ ليس، فقط، في تسييد النزعة الاستهلاكية، ولكن، إضافة إلى ذلك، في بث جملة من القيم الفكرية، ليس أخرها تمجيد المنفعة المباشرة والنزعة الفردية المطلقة (أليس هذا هو ما يفعله الأمريكيون، من خلال محاولاتهم الدؤوبة والمستمرة لـ"أمركة " العالم، أو علي الأقل: الأجزاء الحيوية والاستراتيجية منه).

ثالثًا...

مستقبل "الدولة الوطنية".. عربيًا

وماذا بعد(؟!)..

لعل المتأمل في شأن تفجر الثورات "الشعبية" على الأرض العربية، في تونس (آواخر عام 2010)، وفي مصر (أوائل عام 2011)، لابد أن يلحظ عددًا من الأمور التي يُمكن أن ترقى إلى مرتبة الدروس المستفادة من هذه الثورات.

من هذه الأمور، الإنجاز الذي قدمته في إزاحة الهياكل الأساسية لنظم حاكمة، أقل ما يقال في شأنها أنها "استبدادية" و"تسلطية".. ومنها، تمدد هذه الثورات وامتداد آثارها، قليلًا أو كثيرًا، من عاصمة عربية إلى أخرى حتى كادت أن تشمل أكثر بقاع العالم العربي، في حلقة من حلقات التواصل بين أجزاء هذا "العالم"، الأمر الذي دفع الكثيرون إلى توصيف ما يحدث بـ"الربيع العربي".

ومن هذه الأمور، وهذا هو الأهم، ما يمكن أن نطلق عليه "البصمة الشبابية"، التي تبدت بوضوح في هذه الثورات، وفي غيرها من التحركات الجماهيرية على امتداد أجزاء مهمة من الأرض العربية.

يعني ذلك، في ما يعنيه، أن الشباب العربي الذي كان نقطة الانطلاق في هذه الثورات، لم يعتمد كثيرًا على عدد من مقولات الفكر العربي، التي أفرط المثقفون في استخدامها وتكرارها، إلى الدرجة التي كادت أن تصبح معها من القواعد التي لا يمكن الخروج عليها.. ضمن هذه المقولات، التي تجاوزها الشباب العربي، مقولة: "القائد الملهم" (الكاريزما)، إذ أن كثيرًا من رموز هذه الثورات "الشبابية" لم تكن معروفة للكافة.

يعني ذلك، أيضًا، أن الشباب العربي الذي كان المحرك الأول لهذه الثورات، استطاع أن يضع يده على أهم القواعد الحاكمة لأي تغيير.. وفي مقدمتها: "استخدام إمكانيات العصر من أجل حل مشكلات العصر". وهي قاعدة مهمة لم يستطع كثير من مرتادي العمل السياسي العربي، خاصة أولئك الذين تلاقت مصالحهم مع مصالح النظم الحاكمة، أن يولوها القدر الذي تستحقه من الاهتمام.

يعني ذلك، كذلك، أن عرب القرن الحادي والعشرين، جيل "الشباب العربي"، الذي كنا قد أهدينا إليه أطروحة "عبور الهزيمة"[(69)].. هذا الجيل، قد تجاوز أجيال العقود الأخيرة من القرن العشرين، على الأقل في طبيعة "الخطاب" المقدم من جانبه،

---

(69) انظر:
حسين معلوم، أمين اسكندر، عبور الهزيمة، **م. س. ذ.**، ص 3.

سواء في توصيف المشكلات "المُعَاصِرة"، أو في كيفية تقديم حلول لها تتواكب في أسلوب تنفيذها مع تلك "المُعَاصَرة".

إن المثال الذي نود أن نسوق، هنا، للدلالة على مثل ذلك "التجاوز"، هو "لجنة الحكماء" التي تشكلت من مجموعة من الرموز المِصرية، إبان ثورة 25 يناير؛ حيث خرجت اللجنة بمجموعة من المقترحات التي تعبر عن رؤيتها لحل الأزمة في مصر. كانت المقترحات تعبيرًا ـ بامتياز ـ عن التوجس الذي انتاب فئة النخبة (المثقفون، ومرتادي العمل السياسي)، مما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع في مصر إن استمر "اعتصام التحرير". لكن الأهم أنها عبرت عن رؤية هذه "النخبة" للحالة الثورية في "ميدان التحرير"، بوصفها احتجاجًا شعبيًا يمكنه تحقيق إصلاحات في النظام السياسي عبر مقترحاتها، لا باعتبار "الاحتجاج/الاعتصام" ثورة شعبية شاملة تطالب بإسقاط النظام السياسي القائم تمامًا، وإحلال نظام سياسي آخر مكانه بعقد اجتماعي جديد.

لذلك، كان المشهد (في: مساء الرابع من فبراير 2011)، في ميدان التحرير، في قلب القاهرة، معبرًا عن طبيعة الاختلاف بين الـ"خطابين"[(70)]، الاختلاف الذي تبدى بوضوح في صيحات الاستهجان وترداد الشعارات الثورية بشأن سقوط النظام ورحيل

---

(70) راجع:

بدر الإبراهيم، **خريف النخب في الربيع العربي**، في:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres

رئيسه؛ عندئذ، سقطت محاولة النخب استيعاب الحركة الثورية "الشبابية"، ولم تجد لها من سبيل إلا أن تدخل في إطارها والعمل في سياقها.

هل يعني ذلك أن جيل الشباب العربي، في مصر كما في تونس، وغيرهما، قد أسقط ما سبقه من أجيال، خاصة "النخبة" منهم(؟!).

ربما نصدم الكثيرين إذا قلنا: إن هذا، في نظرنا، صحيح من حيث "المعنى" العام؛ ولا يحتجن أحد على أحد بمن كانوا يحاولون ركوب الموجة والقفز عليها.. ولكن، في الوقت نفسه، لا يمكن أن نلغي تأثير أجيال كاملة استطاعت أجزاء منها أن تعيش حالة من الحراك المتواصل، كانت بمثابة مرحلة التأسيس لـ"نهوض الشارع العربي".. بل، لا يمكن أن نلغي الأثر الناتج عبر هذه الأجيال على جيل "الشباب العربي"؛ فهذا الأخير هو الإبن الشرعي لتلك الأولى، حتى وإن كان أكثر منها جرأة وشجاعة.. ومقدرة.

إذ، لا يمكن أن ننسى أن الجيل الشاب هو ابن تلك الأجيال، التي خرجت (في: عام 1968)، رافضة المسار السياسي بعد هزيمة يونيو (1967)، والتي اعترضت (في: عام 1977)، على المسار الاقتصادي بعد نصر أكتوبر (1973)، والتي تفاعلت بدورها ـ بشكل أو بآخر ـ على أساس من "لاءات مؤتمر قمة

الخرطوم"، الشهيرة، مع كافة الأحداث التي شهدتها منطقتنا العربية طوال سنوات، منذ أن اختار السادات أن يخرج بمصر من مسارات الصراع بين "العرب.. وإسرائيل"، عندما قام بالتوقيع على ذلك فيما تمت تسميته بـ"معاهدة السلام المصرية الأسرائيلية" (في عامي: 1978-1979).

لماذا، إذًا، استطاع الجيل العربي الشاب أن يتجاوز الأجيال السابقة عليه(؟!).

في اعتقادنا، أن هذا التجاوز ما كان يمكن أن يتم إلا من خلال "النقلة الكيفية" التي أنجزها هذا الجيل، عندما استطاع التحول في أسلوب التعامل مع المشكلات المجتمعية التي يعايشها، من اعتماد مفهوم "الثقافة في المجتمع" الذي استندت إليه الأجيال السابقة، إلى اعتماد مفهوم "ثقافة المجتمع"، فتمكن ـ بذلك ـ من الانتقال من المسألة "الفردية" إلى البعد "الجماعي"، في الحركة، رافعًا بذلك سقف مطالبه من مجرد الإصلاح إلى وجوب التغيير.

كيف(؟!).

بالرغم من أن المجتمعات العربية تبدو منقسمة انقسامات تبدو عميقة، في داخلها وفيما بينها أيضًا، إلا أن العامل المشترك الذي أوضحته ثورتي تونس ومصر (2010-2011)، تمثل في

الرفض التام لقطاعات كبيرة من الشعب ـ التي انفجرت ـ لواقع الحال الممتد منذ عدة سنوات، بل عقود من السنين. وهو الإجماع الذي لم يتعلق بأية شعارات قومية، أو إسلامية، أو ليبرالية، أو يسارية. أضف إلى ذلك، أن انتفاضات هذه القطاعات لم تأت استجابة لتوظيف أحداث دولية وإقليمية، كما كان يحدث، من قبل، في قضايا تتعلق بالأمة.. في العراق، وفلسطين.. وأماكن أخرى.

لقد أجمعت الجموع المنتفضة على فشل النظم السياسية القائمة، طيلة فترة العقود الماضية، وذلك بحكم المعطيات التي كان يقدمها الواقع، العربي، والتي لا تحتاج إلى برهان. لكن الأهم أن هذه الجموع تحركت بوعي ودافع من قيم، أصبحت تعد اليوم قيمًا "عالمية" عابرة للحدود والدول والقوميات، على مستوى الكرة الأرضية ككل. إنها القيم المتمثلة في الحرية، والعدالة الاجتماعية، والمشاركة السياسية، والشفافية، وحكم القانون والمؤسسات، والتداول السلمي للسلطة؛ تلك التي حُرِمَت منها الشعوب منذ ولادة الدولة في العالم العربي.

ليست هذه الملاحظات، التي سبقت الإشارة إليها، هي الملاحظات الوحيدة بخصوص الثورات العربية، بل إن هناك ملاحظة أهم، في نظرنا، وهي مدى الثقل "الديموغرافي" الذي مثله الشباب في هذه الثورات.

وفي واقع الأمر، فإن هذه الملاحظة، وإن كانت واضحة لا تحتاج إلى تأكيد، إلا أن ما يحتاج إلى مثل هذا التأكيد، وربما التعليق في الوقت نفسه، هو "التغير الديمغرافي" الذي طرأ على العالم العربي خلال الثلاثين أو الأربعين سنة الماضية، والذي كان له بالغ الأثر في التحولات التي حدثت، وسوف تحدث لاحقًا. وفي ما يبدو، فإن الحسابات الداخلية، للنظم الحاكمة العربية، قد أغفلت تمامًا هذا التغير، وما يدل عليه من مؤشرات؛ تمامًا مثلما أهملت غيره من تغيرات مجتمعية، مما أوصلنا إلى ما نحن عليه اليوم من حالة وضعت فيها هذه النظم على "المحك".

ولعل هذا هو محور حديثنا.. القادم.

رابعًا...

مـــــراجع الدراســـــة

المـراجـع العـربيـــة

أولًا: كتـب

(1) إبـراهيم أبـو خـزام، **العـرب وتـوازن القـوى فـي القـرن الحـادي والعشرين** (طرابلس الغرب: مكتبة طرابلس العالمية، 1996).

(2) د. أحمـد زايـد، **الدولـة.. دراسـة فـي علـم الاجتمـاع السياسـي** (القاهرة: مكتبة النصر، 2003).

(3) أحمـد عبـد الحفيـظ، **الدولـة**، سلسـلة موسـوعة الشـباب السياسـية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيـجية بـالأهرام، رقم 10، يناير 2001).

(4) د. أسامة أمين الخولي [تحرير]، **العرب والعولمـة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 3، 2000).

(5) السيد ياسين، **الوعي التاريخي والثورة الكونيـة: حـوار الحضـارات في عالم متغير** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1995).

(6) أنـدرو فنسـنت، **نظريـات الدولـة**، ترجمـة: د. مالـك أبـو شـهيوة، د. محمود خلف (طرابلس الغرب: دار الرواد، 2001).

(7) د. تركـي الحمد، **الثقافـة العربيـة فـي عصـر العولمـة** (بيروت: دار الساقي، 1999).

(8) جاك أتالي، **ملامح المستقبل.. أو: خطوط الأفق**، ترجمة: أحمد عبد الكريم (دمشق: دار طلاس، 1991).

(9) چاك شيراك، **فرنسا الجديدة.. فرنسا للجميع**، ترجمة: أنطوان الهاشم، أحمد عويدات (بيروت: منشورات عويدات، 1996).

(10) جان جاك شوفالييه، **تارخ الفكر السياسي.. من المدينة الدولة إلى الدولة القومية**، ترجمة: محمد عرب (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، ط 4، 1998).

(11) چورچ طرابيشي، **الدولة القطرية والنظرية القومية** (بيروت: دار الطليعة، 1982).

(12) جيمس روزيناو، **ديناميكية العولمة: نحو صياغة عالمية**، قراءات استراتيجية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1997).

(13) حسين معلوم، أمين اسكندر، **عبور الهزيمة** (قبرص: دار الملتقى، 1997).

(14) رونالد روبرتسون، **العولمة.. النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية**، ترجمة: أحمد محمود، نور أمين (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1998).

(15) د. سعد الدين إبراهيم [وآخرون]، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (ط 2، 1996).

(16) شريف يونس، **سؤال الهوية.. الهوية وسلطة المثقف في عصر ما بعد الحداثة** (القاهرة: دار ميريت، 1999).

(17) د. عصمت سيف الدولة، **الشباب العربي والهوية.. مشكلة الانتماء** (تونس: دار البراق، 1991).

(18) ـــــــــــــــــــــــــ، **عن العروبة والإسلام**، سلسلة الثقافة القومية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، رقم 2، 1986).

(19) ـــــــــــــــــــــــــ، **هل كان عبد الناصر ديكتاتورًا؟!** (بيروت: دار المسيرة، 1977).

(20) د. فتحي أبو الفضل [وآخرون]، **دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، 2004).

(21) فخري لبيب [تحرير]، **صراع الحضارات أم حوار الثقافات؟**، أوراق ومداخلات المؤتمر الدولي الذي نظمته منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية، مطبوعات التضامن (القاهرة: المنظمة، رقم 173، 1998).

(22) فريدريك جيمسون، ماساو ميوشي، **ثقافات العولمة**، ترجمة: ليلى الجبالي، المشروع القومي للترجمة (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، العدد 688، 2004).

(23) د. محمد جابر الأنصاري، **انتحار المثقفين العرب.. وقضايا راهنة في الثقافة العربية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1998).

(24) محمد حسنين هيكل، **مصر والقرن الواحد والعشرون** (القاهرة: دار الشروق، 1994).

(25) د. محمد سعدي، **مستقبل العلاقات الدولية: من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام**، سلسلة أطروحات الدكتوراة (رقم 58، 2006).

(26) د. محمد عابد الجابري، **مسألة الهوية: العروبة والإسلام والغرب**، سلسلة الثقافة القومية (رقم 27، 1997).

(27) محمود أمين العالم، **الفكر العربي بين الخصوصية والكونية** (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1996).

(28) نورمان فان شربنبرغ، **فرص العولمة.. الأقوياء سيزدادون قوة**، تعريب: د. حسين عمران (الرياض: مكتبة العبيكان، 2002).

(29) د. نيفين مسعد [تحرير]، **رؤية الشباب العربي للعولمة** (القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، 2000).

(30) هارالد مولر، **تعايش الثقافات.. مشروع مضاد لهانتينغتون**، ترجمة: د. إبراهيم أبو هشهش (طرابلس الغرب: دار الكتاب الجديد، 2004).

(31) يحيي اليحياوي، **في العولمة والتكنولوجيا والثقافة.. مدخل إلى تكنولوجيا المعرفة** (بيروت: دار الطليعة، 2002).

ثانيًا: دوريـــــات

(1) إبراهيم محمود، "العولمة: هل هي انفجار الهوية؟"، **الفكر العربي** (بيروت: معهد الإنماء العربي، العدد 93، صيف 1998).

(2) د. بهجت قرني، "وافدة، متغربة، ولكنها باقية.. تناقضات الدولة العربية القطرية"، **المستقبل العربي** (العدد 105، نوفمبر 1987).

(3) جميل مطر، "حدود على السياسة في عالم بلا حدود"، **المستقبل العربي** (العدد 236، أكتوبر 1998).

(4) ــــــــــــ، "المسألة العربية بين قرنين"، **المستقبل العربي** (العدد 230، أبريل 1998).

(5) د. حسن الحاج علي أحمد، "الدولة الأفريقية.. ونظرية العلاقات الدولية"، **السياسة الدولية** (العدد 160، أبريل 2005).

(6) حسين معلوم، "ثقافة الصورة"، **البحرين الثقافية** (المنامة: وزارة الإعلام، العدد 38، مارس 2004).

(7) ــــــــــــ، "الدولة في عالم متغير"، **الديمُقراطية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 3، خريف 2001).

(8) ــــــــــــ، "الدولة والمناخ العالمي الجديد"، **شؤون عربية** (القاهرة: جامعة الدول العربية، العدد 107، سبتمبر 2001).

(9) ــــــــــــ، "ملامح السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية الجديدة"، **الشاهد** (بيروت: شركة الشاهد للنشر، العدد 189، مايو 2001).

(10) ـــــــــــــ، "إعادة بناء المستقبل: ما كان مطروحًا، لم يعد ممكنًا"، **مراجعات** (القاهرة: [د. ن.]، العدد 1، شتاء 2000).

(11) ـــــــــــــ، "معادلة "التمايز" ـ الاتصال" الحضاري"، **الفكر العربي** (العدد 93، صيف 1998).

(12) ـــــــــــــ [مداخلة]، في ندوة: حول إشكالية الاشتراكية، **المستقبل العربي** (العدد 113، يوليو 1988).

(13) د. خلدون حسن النقيب، "السياسة تسلية، والثقافة واقعاً وهمياً"، **أبواب** (بيروت: [د. ن.]، العدد 4، ربيع 1995).

(14) د. محمد سعد أبو عامود، "الوظائف الجديدة للدولة في عصر العولمة"، **الديمُقراطية** (العدد 3، صيف 2001).

(15) محمد نور الدين أفاية، "في الهوية والاختلاف.. معان وحدود"، **الوحدة** (الرباط: المجلس القومي للثقافة العربية، العدد 5، فبراير 1985).

ثالثُا: أبحاث منشورة

(1) د. إبراهيم أحمد نصر الدين، "إشكاليات بناء الدولة في أفريقيا"، في: جامعة أفريقيا العالمية، أوراق المؤتمر العلمي: **التداخل والتواصل في أفريقيا** (الخرطوم: الجامعة، الكتاب الأول، يناير 2006).

(2) ـــــــــــــ، "العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالث"، في: د. السعيد البدوي [تقديم]، **العولمة.. آثارها على أفريقيا** (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 1999).

(3) حسين معلوم، "الحركة التقدمية العربية.. إعادة بناء المستقبل"، في: عبد الغفار شكر [تحرير]، **اليسار العربي وقضايا المستقبل** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998).

(4) طلال عتريسي، "الأمن القومي وسيادة الدولة في عصر العولمة"، في: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، **العولمة وأثرها في المجتمع والدولة** (الإمارات: المركز، 2002).

(5) د. محمود خليل، العولمة والسيادة.. إعادة صياغة وظائف الدولة، **كراسات استراتيجية** (العدد 136، فبراير 2004).

رابعًا: أبحاث غير منشورة

(1) حسين معلوم، "العولمة والدولة.. سؤال المصير؟!"، ورقة مقدمة إلى ندوة: **الطريق الثالث.. خيار الألفية الثالثة**، وهي الندوة التي نظمها معهد الإنماء العربي (طرابلس الغرب: 28 فبراير - 1 مارس 2000).

خامسًا: صحف

(1) أديب خضور،"العالم يعيش حقيقة عصر الفكرة، لا عصر الصورة"، **الحياة** (لندن: 12 سبتمبر 2000)، ص 10.

(2) جميل مطر، "دائرة الأزمات الكونية"، **الجمهورية** (القاهرة: 14 مايو 1994).

(3) حسين معلوم، " ثقافة المجتمع.. والثقافة في المجتمع: المعاني الملتبسة"، **الحياة** (لندن: 27 يونيو 2001). و: "إدراك العالم عبر ثقافة الصورة"، **الحياة** (لندن: 11 فبراير 1999). و: "الرصيد المعرفي المشترك.. وإشكالية الهوية في مجال تغير الزمن"، **الحياة** (29 ديسمبر 1998). و: "ديكتاتورية الصورة: والأزمة الراهنة للنخب السياسية"، **الحياة** (لندن: 21 مارس 1998).

(4) د. عبد السلام بنعبد العالي، "ثقافة الكتاب وثقافة الشاشة"، **الحياة** (لندن: 26 نوفمبر 2000)، ص 18.

(5) عمر كوش، "العقل التلفزي"، **الحياة** (لندن: 21 فبراير 2000)، ص10.

سابعًا: موسوعات ومعاجم

(1) جار الله محمود بن عمر الزمخشري، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، 4 ج (بيروت: دار المعرفة، ج 1، ج 4 [د. ت.]).

(2) جمال الدين محمد بن منظور، **لسان العرب**، 15 مج (بيروت: دار الفكر، مج 11 [د . ت]).

(3) محمد بن أحمد الأزهري، **تهذيب اللغة**، تحقيق: د. رياض زكي قاسم، 4 مج (بيروت: دار المعرفة، مج 2، 2001).

ثامنًا: شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

(1) بدر الإبراهيم، **خريف النخب في الربيع العربي**، في:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres

المراجع الأجنبية

Books

(1) Giddens, A., **Modernity and Self - Identity: Self and Society in the Late Modern Age** (Standford, Ca.: Standford University Press, 1991).

(2) Robertson, Ronald, **Globalization.. Social Theory and Global Culture** (London: Sage Publishers, 1992).

(3) Toffler, Alvin, **Power Shift** (New York: Bantan Books, 1990).

Articles

(1) Haliday. Fred, "Globalization and a new Paradigm for International Relations," **International Journal** (Autumn, 1996).

(2) Roseneau, James, "The Dynamics of Globalization: Toward an Operational Formulation," **Security Dialogue** (v. 27, No. 3 1996).

(3) Scholte, Jan A., "Global Capitalism and the State," **International Affairs** (v. 23, No.3, July, 1997).

Published Resources

(1) Bell, D., "Notes On The Post – Industrial Society", In: F. Tugwell [Ed], **Search For Alternatives: Public Policy and the Study of the Future** (Cambridge Massashusetts, 1973).

(2) Rosenau, James,, "Post – Internationalism in a Turbulant world," in: James Roseneau and Marry Durfee, **Thinking Theory Thoroughly Coherent Approaches to an Incoherent world** (New York: West view Press, 1995).